

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٤٦

الأربعاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيشيكاني	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	الإكوادور	السيد بريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفييل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد أغيان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكسلي
	موزمبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-01815 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، وإسرائيل، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وتركيا، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والعراق، وقطر، وكوبا، والكويت، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج للمشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد حميد عجيباي أوبلويرو، المراقب الدائم ببعثة منظمة التعاون الإسلامي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): مع بداية عام جديد، لا تزال هناك دورة خطيرة من العنف في الميدان، في خضم تزايد التوتر السياسي وتوقف عملية السلام. ولا تزال الاتجاهات العنيفة التي هيمنت على الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٢ تتسبب في خسائر بشرية فادحة. فيجب أن يتوقف العنف. ويجب أن تكون أولويتنا الجماعية منع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح وعكس الاتجاهات السلبية في الميدان. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يغيب عن بالنا الهدف النهائي: إنهاء الاحتلال وحل الصراع وتحقيق حل الدولتين.

ومنذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9203)، أدت حكومة إسرائيلية جديدة اليمين الدستورية. وأود أن أعتد هذه الفرصة لأهنئ رئيس الوزراء نتنياهو. وأتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع حكومة إسرائيل.

وأكرر التزام الأمم المتحدة، على الرغم من التحديات المعقدة، بدعم الإسرائيليين والفلسطينيين لتحقيق سلام مستدام. وقد شاركت الأمم المتحدة وشركاؤها ولا يزالون يشاركون في الجهود الرامية إلى تحسين الحالة في الميدان. وأحث جميع الأطراف على الحد من التوترات واتخاذ خطوات ملموسة نحو إيجاد أفق سياسي يتماشى مع الأولويات التي حددتها لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي المجموع، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية، في الفترة ما بين ٨ كانون الأول/ديسمبر و ١٣ كانون الثاني/يناير، ١٤ فلسطينياً من بينهم خمسة أطفال، وأصاب ١١٧ فلسطينياً بجروح، من بينهم ثلاث نساء و ١٨ طفلاً، خلال المظاهرات والاشتباكات وعمليات البحث والاعتقال والهجمات والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين وغيرها من الحوادث. ونفذ المستوطنون الإسرائيليون أو غيرهم من المدنيين ٦٣ هجوماً على الفلسطينيين، ما أسفر عن إصابة ٢٨ شخصاً، منهم ٦ أطفال، و/أو إلحاق أضرار بالملكات الفلسطينية.

ووفقاً لمصادر إسرائيلية، أصيب خمسة مدنيين إسرائيليين، من بينهم ٣ نساء و ٤ من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية بجروح على يد

زجاجة حارقة وقت إطلاق النار عليه. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاماً وقتلته خلال عملية اعتقال في مخيم بلاطة للاجئين في نابلس. ويبدو أن الصبي علق في اشتباك مسلح بين قوات الأمن الإسرائيلية ومسلحين فلسطينيين.

واستمر العنف المتصل بالمستوطنين أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر، تعرض فتى فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاماً للاعتداء والإصابة عندما دخلت مجموعة من المستوطنين - أفادت التقارير بأنها من مستوطنة يتسهار - إلى قرية مادما بالقرب من نابلس وهاجمت المنازل والمركبات الفلسطينية بالحجارة.

وفي يوم ١١ كانون الثاني/يناير، طعن فلسطيني يبلغ من العمر ١٨ عاماً مدنياً إسرائيلياً وأصابه بجروح بالقرب من بؤرة حفات يهودا الاستيطانية في تلال جنوب الخليل. وأطلق مسلح إسرائيلي النار على الفلسطيني في وقت لاحق فأرداه قتيلاً.

وفي يوم ١٣ كانون الثاني/يناير، هاجمت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين مجموعة من الفلسطينيين والرعايا الأجانب الذين كانوا يتنزهون سيراً على الأقدام بالقرب من أريحا، وفقاً لروايات شهود عيان ولقطات فيديو من الحادث. وأفيد عن إصابة امرأتين.

وأكرر التأكيد على ضرورة محاسبة مرتكبي جميع أعمال العنف وتقديهم بشكل عاجل إلى العدالة. ويجب على قوات الأمن أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك أمراً لا مفر منه تماماً لحماية للأرواح. وأشعر بجزع خاص لكون الأطفال ما زالوا يقعون ضحايا للعنف. فيجب ألا يكون الأطفال على الإطلاق أهدافاً للعنف أو أن يتعرضوا للأذى.

وبالانتقال إلى التطورات المتصلة بالمستوطنات، أبلغت الحكومة الإسرائيلية محكمة العدل العليا في ٢ كانون الثاني/يناير بأنها تعترم إضفاء الشرعية بموجب القانون الإسرائيلي على بؤرة حومش الاستيطانية بإلغاء جزء من قانون فك الارتباط لعام ٢٠٠٥. وتتكون

فلسطينيين في هجمات واشتباكات ورمي للحجارة والزجاجات الحارقة وغيرها من الحوادث. وفي المجموع، نفذ الفلسطينيون ٨٩ هجوماً ضد مدنيين إسرائيليين، مما أسفر عن وقوع إصابات و/أو إلحاق أضرار بالمتنالكات الإسرائيلية، وكانت ٥٧ من هذه الهجمات بإلقاء الحجارة.

ووقعت نسبة عالية من الإصابات الفلسطينية خلال عمليات البحث والاعتقال الإسرائيلية، بما في ذلك في المنطقة ألف من الضفة الغربية المحتلة، وشمل كثير منها اشتباكات مسلحة. وفي المجموع، أسفرت هذه العمليات عن مقتل ١٠ فلسطينيين من بينهم ثلاثة أطفال، وإصابة ٨٦ آخرين بجروح، فضلاً عن إصابة ٣ من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وظلت الإصابات تتركز في شمال الضفة الغربية، ولا سيما في محافظة جنين. وكان من بين هؤلاء ٣ فلسطينيين قتلوا في ٨ كانون الأول/ديسمبر خلال عملية بحث واعتقال شملت تبادلاً لإطلاق النار بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية؛ وقتلت فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاماً خلال عملية بحث واعتقال في مخيم جنين للاجئين في ١١ كانون الأول/ديسمبر؛ وقتل فلسطينيان، أحدهما فتى يبلغ من العمر ١٧ عاماً، في تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن الإسرائيلية في سياق عملية هدم عقابية في قرية كفر دان يوم ٢ كانون الثاني/يناير؛ وأخيراً، في ١٢ كانون الثاني/يناير، قتل فلسطينيان خلال عملية عسكرية في قباطية أبلغ فيها عن وقوع اشتباكات مسلحة.

واستمر العنف في التأثير على الأطفال، حيث قُتل ٥ أطفال فلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار باتجاه فتى يبلغ من العمر ١٦ عاماً وأردته قتيلاً في قرية عابود بالقرب من رام الله، بينما كان هو وأربعة آخرون يستعدون على ما يبدو لإلقاء الحجارة والطلاء على المركبات الإسرائيلية. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية صبياً يبلغ من العمر ١٥ عاماً في مخيم الدهيشة للاجئين في بيت لحم؛ وألقى فلسطينيون الحجارة والزجاجات الحارقة باتجاه قوات الأمن الإسرائيلية، وأفادت التقارير بأن الفتى كان يشعل

وكما هو مبين خلال الإحاطة التي قدمناها إلى المجلس في ٥ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9236)، قام وزير الأمن القومي الإسرائيلي الجديد في ٣ كانون الثاني/يناير بزيارة إلى الأماكن المقدسة في القدس. وقد أدانت السلطة الفلسطينية ومسؤولون أردنيون تلك الزيارة، من بين آخرين، قائلين إنها استفزاز وانتهاك للوضع الراهن. وعقب الزيارة، أكد كبار المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم مكتب رئيس الوزراء، أن الحكومة ملتزمة بالحفاظ على الوضع الراهن وذكروا أن الزيارة لا تمثل انحرافاً عنه. وأكرر دعوة الأمين العام لجميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات في الأماكن المقدسة وحولها، وأن يتقيد الجميع بالوضع الراهن، بما يتماشى مع الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية.

وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، اتخذت الجمعية العامة قراراً بعنوان "الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية" (قرار الجمعية العامة ٧٧/٢٤٧)، يتضمن طلباً إلى محكمة العدل الدولية لإصدار رأي استشاري بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ورداً على ذلك، وافق مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي في ٦ كانون الثاني/يناير على سلسلة من التدابير ضد السلطة الفلسطينية، بما في ذلك تحويل ما يقرب من ٣٩ مليون دولار من عائدات الضرائب المحتجزة التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية إلى عائلات الإسرائيليين الذين قتلوا في هجمات فلسطينية. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، أصدر وزير المالية الإسرائيلي تعليمات إلى السلطات الضريبية بتنفيذ احتجاز أموال الضرائب الفلسطينية لدفع ثمن تلك الأضرار. ويساورني قلق بالغ إزاء أثر هذه التدابير على الحالة المالية للسلطة الفلسطينية.

وفي ٨ كانون الثاني/يناير أيضاً، أصدر وزير الأمن القومي الإسرائيلي توجيهاً إلى الشرطة الإسرائيلية بزيادة إنفاذ إزالة الأعلام الفلسطينية من الأماكن العامة في إسرائيل والقدس الشرقية المحتلة.

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، صدر بيان وقعت عليه ٣٩ دولة عضواً يعيد تأكيد التأييد لمحكمة العدل الدولية والقانون الدولي وتعددية

البؤرة الاستيطانية، التي بنيت على أرض ذات ملكية فلسطينية خاصة، من مدرسة دينية وكانت في السابق مستوطنة هدمت بموجب قانون عام ٢٠٠٥. وفي اليوم نفسه، أصدرت المحكمة قراراً يمنح الدولة ٩٠ يوماً لشرح سبب عدم إخلاء البؤرة الاستيطانية وعدم السماح لأصحاب الحقوق الفلسطينيين بممارسة حقوقهم. وأكرر أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي تظل عقبة كبيرة أمام السلام. ولا تزال عمليات هدم ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين تشكل مصدر قلق بالغ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية ١٢٦ مبنى يملكه فلسطينيون في المنطقة جيم و ٧ مبان في القدس الشرقية المحتلة أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها، مما أدى إلى تشريد ١٢٧ فلسطينياً، من بينهم ٦٠ طفلاً. وقد نُفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهو أمر يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليه.

كما شهدنا عدة تطورات إضافية مثيرة للقلق في القدس. ففي يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، استولى مستوطنون إسرائيليون بالقوة ترافقهم قوات الأمن الإسرائيلية على قطعة أرض زراعية استأجرتها عائلة فلسطينية من الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية منذ عام ١٩٣١ في منطقة سلوان بالقدس الشرقية المحتلة. واعتقلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن خمسة فلسطينيين كانوا يحتجون على الاستيلاء عليها. ويؤكد المستوطنون أنهم اشتروا الأرض من الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، في صفقة رفضتها الكنيسة باعتبارها احتيالية.

وفي الأول من كانون الثاني/يناير، وفي عمل دنيء، دُنس نحو ٣٠ شاهد قبر في المقبرة البروتستانتية على جبل صهيون في القدس. ووصف رئيس الأساقفة الأنجليكان في القدس الهجوم بأنه "جريمة كراهية واضحة"، في حين وصفت وزارة الخارجية الإسرائيلية الهجوم بأنه "إهانة للدين". وفي ٦ كانون الثاني/يناير، أُلقي القبض على إسرائيلييين اثنين يبلغان من العمر ١٤ و ١٨ عاماً لارتكابهما هذا الفعل، ووفقاً لبيان صادر عن الشرطة الإسرائيلية عقب التحقيق، فمن المتوقع صدور لائحة اتهام رسمية.

ولا يزال لبنان بلا رئيس ولديه حكومة تصريف أعمال. وفي غضون ذلك، لا تزال الحالة على طول الخط الأزرق هادئة، حيث لم تقع أي حوادث كبيرة. وتتابع الأمم المتحدة مع السلطات اللبنانية الحادث الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر وأسفر عن مقتل أحد حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإصابة ثلاثة آخرين بجروح.

وفي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير، اجتمع مسؤولون كبار من إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر والمغرب والولايات المتحدة في أبو ظبي لحضور الاجتماع الافتتاحي لمجموعات عمل منتدى النقب. وخلال الاجتماع، صدر إطار التعاون الإقليمي لمنتدى النقب، الذي أكد فيه المشاركون، في جملة أمور، أنه يمكن الاستفادة من العلاقات الإقليمية الجديدة لإيجاد زخم في العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية نحو إيجاد حل تفاوضي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

لا يزال الإسرائيليون والفلسطينيون اليوم على مسار تصادمي وسط تزايد حدة الخطاب السياسي والتحريضي، فضلاً عن تصاعد العنف في الضفة الغربية، وكلاهما قد يترتب عليه عواقب وخيمة. وثمة حاجة ماسة إلى وجود قيادة سياسية شجاعة لتوليد الزخم اللازم لتغيير الدينامية الحالية. ويتحتم على الجانبين الامتناع عن القيام بأعمال استفزازية وخطوات انفرادية - بما في ذلك في الأماكن المقدسة في القدس - والتي تقوض الاستقرار والقدرة على تحقيق سلام عن طريق التفاوض.

وأكرر دعوتي التي وجهتها في تشرين الثاني/نوفمبر إلى اتخاذ خطوات عملية فورية نحو عكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان وتعزيز السلطة الفلسطينية وتحسين إمكانية وصول الفلسطينيين وتنقلهم، مع كفالة الحيز اللازم للنشاط الاقتصادي الفلسطيني.

وفي ظل عدم بذل الجميع لجهود متضافرة وجماعية، بدعم قوي من المجتمع الدولي، سيواصل المفسدون والمتطرفون تأجيج الأمور وسنبتعد أكثر عن التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل الدولتين، الذي يكفل قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على

الأطراف ويشير إلى القلق البالغ إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية فرض تدابير عقابية عقب طلب الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى.

وبالانتقال إلى قطاع غزة، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية. كما واصل بذل جهود دبلوماسية لزيادة تخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع من غزة وإليها. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي مصدر قلق بالغ، حيث لا تزال القيود المفروضة على الوصول تؤثر على إيصال المساعدات. وفي الوقت الراهن، رفضت طلبات الحصول على تصاريح لنحو ٣٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة والشركاء المنفذين أو لم يتلقوا بعد رداً على طلباتهم. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة بنحو ٥٠٠ تصريح في عدد التصاريح الصادرة للاحتياجات الاقتصادية - لتصل إلى أكثر من ١٦ ٠٠٠ تصريح - في حين ظل عدد التصاريح الممنوحة للتجار ورجال الأعمال ثابتاً إلى حد كبير.

وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، استأنفت إسرائيل السماح بنقل الأسماك من غزة إلى الضفة الغربية. وأرحب بحل المسألة ورفع الحظر المفروض على نقل الأسماك، الذي كان سارياً منذ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي حين أن استمرار إحراز تقدم في تلك المجالات أمر حيوي، فإن الدعم الإنساني أو الاقتصادي وحده لن يحل الوضع في غزة ولا النزاع بوجه عام. ولا بد من إيجاد حلول سياسية. ولا توجد حلول سريعة. ولا يزال الهدف النهائي هو الإلغاء الكامل لتدابير الإغلاق تمثيلاً مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة تحت سلطة وطنية فلسطينية شرعية واحدة، وذلك كجزء لا يتجزأ من حل الدولتين.

وبالانتقال بإيجاز إلى المنطقة، كان هناك التزام بشكل عام بوقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية في الجولان على الرغم من الانتهاكات المستمرة من كلا الطرفين لاتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤. ولا يزال من المهم أن يحترم الطرفان التزاماتهما بموجب أحكام الاتفاق وأن يمتنعا مخاطر التصعيد.

إننا نواجه وضعاً سخيفاً يتمتع فيه من ينتهكون القانون بالإفلات من العقاب ويتحمل فيه من يحق لهم أن تشملهم حمايته عقاباً جماعياً. وترى إسرائيل أن العالم لا يستطيع محاسبتها على أعمالها الانفرادية غير القانونية وتسمح لنفسها بمعاقتنا على اللجوء إلى آليات مشروعة متعددة الأطراف.

ويتجسد آخر مثال على ذلك في قرار إسرائيل بفرض عقوبات على الشعب الفلسطيني والمجتمع المدني والقيادة الفلسطينية، رداً على قرار الجمعية العامة تطلب فيه فتوى من محكمة العدل الدولية. لقد كان الإجراء الذي اتخذناه هو حقنا الديمقراطي في أن نتوجه إلى الجمعية ونسعى - بطريقة سلمية وحضارية وقانونية - إلى ضمان تأييد أغلبية الجمعية لقرار يطلب فتوى من المحكمة. فماذا حدث لنا ولأصدقائنا؟ العقاب.

ومع ذلك، أعرب أكثر من ١٠٠ بلد - والعدد يتزايد كل ساعة - بما في ذلك من خلال بيان مشترك، عن رفضها ودعوته إلى عكس مسار تلك التدابير العقابية التي تصيب تعددية الأطراف والنظام القائم على القانون الدولي في الصميم. كما أعرب الأمين العام عن موقف واضح ضد الانتقام من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وأثق بأن العديد من أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه سيعربون عن موقف مماثل خلال مناقشتنا اليوم.

وقال الممثل الإسرائيلي "وكما يستخدم الفلسطينيون المؤسسات الدولية كسلاح في حربهم الجهادية ضد الدولة اليهودية" (S/PV.9236، صفحة ١٧). إن هذا خطاب عسكري ومؤجج للمشاعر ويحرض على نزاع ديني خطير. وقد تكلم المسؤولون الإسرائيليون عن عمل من أعمال "الإرهاب السياسي"، مضيفين، فيما يتعلق بالبيان المشترك الراض للتدابير التأديبية، "إنه بيان إعلاني لا معنى له وإن كل بلد وقع عليه لم يفعل شيئاً سوى صب الزيت على نار التحريض والإرهاب الفلسطينيين". إن هذه أسخف محاكمة على وجه الأرض، تُعاقب فيها الضحية ويتهم فيها الجاني الشاهد مدعياً أنه الضحية.

وهذه ليست حادثة منعزلة. بل جزء من تقليد قديم. فقد قال نتنياهو، بعد فتح تحقيق المحكمة الجنائية الدولية، إنه "عندما تحقق

أساس حدود عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطى الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود الإشادة باليابان على رئاستها، ولا سيما على عقد مناقشة وزارية بشأن سيادة القانون (انظر S/PV.9241)، وأن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة.

وأود كذلك الإعراب عن خالص الترحيب والتهنئة للأعضاء الجدد في مجلس الأمن - إكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق واليابان - كما أتعهد بتقديم دعمنا لهم خلال اضطلاعهم بواجباتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما أوجه تحية وداع إلى الهند وأيرلندا والمكسيك والنرويج وكينيا وأعرب لهم عن خالص تقديرنا. إن الأعضاء الخمسة الجدد أصدقاء، وكذلك الأعضاء المنتهية فترة عضويتهم.

كما أود أن أتوجه بالشكر للسيد تور فينسلاند على إحاطته.

لا يزال تحقيق السلام ممكناً. وأنا لا أقول ذلك باستخفاف ولكن بقلب يعنصره الحزن، حيث يُقتل الفلسطينيون كل يوم. لقد مضى أسبوعان فقط على بداية العام، وقُتل بالفعل ١٥ فلسطينياً، من بينهم أربعة أطفال. ومع ذلك أقولها مرة أخرى، لا يزال تحقيق السلام ممكناً. وتقل احتمالات تحقيقه كل يوم، لكنه لا يزال ممكناً. إن واقعنا ليس محتوماً؛ فيمكن تغييره - ولكن ذلك لن يحدث إلا إذا كان المجلس والمجتمع الدولي على استعداد لاتخاذ إجراء فوري ومستدام وجماعي، يستند إلى القانون الدولي، لتحقيق ذلك. ثمة قرار يجب اتخاذه، ولا يمكن تأجيله أكثر من ذلك. والتقااس عن العمل هو الاختيار الخاطيء، وكان وسيظل دائماً الاختيار الخاطيء. وعندما تساور المرء الشكوك، فليراجع الحالة على أرض الواقع. فالواقع هناك سيخبره لإم يفضي التقااس عن العمل.

فعل المجلس. وينبغي لإسرائيل أن تكف عن الاحتلال الاستعماري وأن تلتزم بالقانون وألا تتوقع من العالم أن يتخلى عن قواعده ومبادئه للتكيف مع احتلالها الاستعماري.

لقد قررنا في نهاية الحرب العالمية الثانية بناء نظام دولي قائم على القانون عندما أسسنا جميعاً، نحن المجتمع الدولي، الأمم المتحدة. ووضعنا قواعد، ليست موجهة ضد أحد ولكن لصالح الجميع، كي نهض بعالم أكثر عدلاً وسلاماً. وفي صميم نظامنا القائم على القانون الدولي يكمن مبدآن أساسيان: حق الشعوب في تقرير المصير وعدم جواز حيازة الأراضي بالقوة. وتجسد فلسطين مثالاً على الحرمان من المبدأ الأول والانتهاك للمبدأ الثاني. والخطوة الأولى نحو التمسك بالمبدأين والتصدي لانتهاكهما هي وضع حد للتدابير الانفرادية غير القانونية، ولا سيما في القدس، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تقويض الوضع التاريخي الراهن والوصاية الهاشمية.

إن الحكومة الإسرائيلية تقول بصراحة ما تعترم القيام به وتنفذه. ويهدف برنامجها إلى تشجيع بناء المستوطنات وعمليات ضم الأراضي - وهم لا يخفون ذلك، انظروا إلى موقع رئيس الوزراء نتتياهو على شبكة الإنترنت - التمييز والقمع المنهجين. إن الموقع لا يعترف بحقوقنا في أي مكان ويؤكد وجود حقوق للمستوطنين في كل مكان. وغالباً ما لا تكتفي إسرائيل بإنكار حقوقنا، بل تنكر أيضاً وجودنا ذاته كدولة. وحظر إسرائيل رفع العلم الفلسطيني في الأماكن العامة هو أحدث مظهر من مظاهر ذلك الإنكار.

ويرفرف العلم الفلسطيني هنا أمام مقر الأمم المتحدة وداخل المبنى بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويرفعه ملايين الأشخاص في كل ركن من أركان العالم، كما نرى في مباريات كرة القدم في الدوحة وأيرلندا واسكتلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين وشيلي، من بين العديد من الدول الأخرى. وسيظل يرفرف في السماء فوق فلسطين، مهما كانت القوانين والقواعد التي تسنها إسرائيل. وهذا عمل سلمي يقوم به الناس لتكريم واحترام علمهم الوطني. ونقدر الدعم العالمي من قبل الذين يرفعون علمنا في كل مكان

المحكمة الجنائية الدولية مع إسرائيل في جرائم حرب زائفة - فهذه معاداة محضة للسامية"، مضيفاً أننا "سنحارب هذا الإفساد للعدالة بكل قوتنا".

وفي عام ٢٠١٦، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، قال الممثل الإسرائيلي السابق إن القرار كان انتصاراً للإرهاب، واصفاً إياه بأنه "مرسوم الشر" (S/PV.7853، صفحة ١٦). إن الممثلين الإسرائيليين يعيشون في بعد مواز، حيث يرون أن العالم بأسره على خطأ وأنهم على حق. لقد وصفوا الأمم المتحدة بأنها مفلسة أخلاقياً. وانتقدوا البلدان التي صوتت مؤيدة لمشاريع قرارات تتعلق بفلسطين، من أقرب حلفائهم إلى ألد أعدائهم المعلنين، من دون تمييز. إنهم لا يُظهرون أي احترام أو اعتبار أو اهتمام لأي شخص لكنهم يطالبون بكل ذلك من الجميع، حتى عندما ينتهكون أبسط قواعد القانون الدولي. ويقولون إنهم لن يتسامحوا مع أي ضغوط، ولكن ليس لديهم مشكلة في التتمر على البلدان علناً وسراً. ويفخر رؤساء الوزراء السابقون والحاليون بأنهم اتصلوا بـ ٥٠ رئيس دولة وحكومة للضغط عليهم لعدم التصويت على مشروع قرار الإحالة إلى محكمة العدل الدولية وعدم التوقيع على البيان الراض للضغط على الشعب الفلسطيني ومعاقبته.

أين تكمن المشكلة؟ هل هي في المواقف التي يعبر عنها أعضاء المجلس، كما تقول إسرائيل، أم في الإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل؟ هل كان بإمكان إسرائيل أن تتصرف على هذا النحو لو أن أي مسؤول إسرائيلي خضع للمحاسبة عن أي من أفعالها؟ من الذي حوسب على التشريد القسري للفلسطينيين على مدى العقود الماضية؟ من الذي حوسب على المستوطنات الإسرائيلية؟ من الذي حوسب على قتل وتشويه الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال؟ من الذي حوسب على الاعتقالات التعسفية الجماعية لمئات الآلاف من الفلسطينيين وعلى احتجاز جثث مئات من الفلسطينيين حتى يومنا هذا، وحرمان عائلاتهم من القدرة على دفن أحبائهم بكرامة، وأحياناً لعقود؟ أعطوني اسماً واحداً، أي اسم. ينبغي أن تعي إسرائيل أن أعمالها تملّي ردود

- منهجية تمييزية، ترفض إسرائيل قبولها لأنها تميز ضد الضحايا الإسرائيليين فيما تبالغ في أعداد الفلسطينيين. وقد أوضحت شخصياً هذه النقطة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكذلك لهيئات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى.

وعند تجميع هذه الإحصاءات المشوهة والبيانات الكاذبة، تأخذ الأمم المتحدة كل ادعاء فلسطيني بالوفاة والإصابة على عواهنه. ولا تُجرى أي تحقيقات أو تدقيق للحقائق، ولا تُتخذ أي خطوات للتحقق من الحقيقة. ويتم قبول الادعاءات كما هي. وبالإضافة إلى ذلك، تفتر هذه التقارير والأرقام إلى أي سياق على الإطلاق، والسياق هو ما يصنع الفرق. والنتيجة هي مجموعة من الأكاذيب وأنصاف الحقائق التي تحكي قصة ملفقة.

واسمحو لي أن أشرح ما أعنيه. ففي رسالته المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، روى الممثل الفلسطيني، على سبيل المثال، قصة حمدي شاكراً أبو دية، الذي يُفترض أنه أُطلق عليه النار وقُتل بدم بارد. ومع ذلك، فإن ما نسي زميلي ذكره هو أن حمدي، الإرهابي الذي مجده حماس بعد وفاته، كان يشكل تهديداً وشيكاً. فقد كان حمدي يطلق النار على الجنود في اللحظة التي قُتل فيها، وحدث هذا بعد يوم واحد فقط من إطلاق النار على حافلة إسرائيلية. أو ماذا عن السيد أحمد كحلة، الذي ورد ذكره أيضاً في الرسالة الفلسطينية أمس؟ بحسب الرسالة، فقد أطلق الجنود النار على أحمد بأسلوب الإعدام. ولكن ماذا كان يفعل أحمد في اللحظات التي سبقت إطلاق النار عليه؟ كان يحاول الاشتباك مع جندي في محاولة لسرقة سلاحه.

إن حمدي وأحمد ليسا مثالين عارضين. فالغالبية العظمى من القتلى والجرحى الفلسطينيين ليسوا مدنيين أبرياء كانوا يهتمون بشؤونهم. إنهم إرهابيون، يتم تحييدهم أثناء أعمال العنف. والآن، هل يرى أعضاء المجلس سبب الأهمية الكبيرة للسياق؟ فعندما يُحكى نصف القصة فحسب، فإن ذلك لا يقدم نصف الحقيقة، بل كذبة كاملة.

ولكن عمليات تلفيق الإحصاءات بشكل مأساوي لا تنتهي عند هذا الحد. ففي حين أن الخسائر البشرية الفلسطينية مشوهة ومبالغ

ويُظهرون تضامنهم مع الشعب الفلسطيني ويدعمون حقوقه. لا تزال إسرائيل تعتقد أن هناك طريقاً للسلام من خلال سحق الفلسطينيين. لو أمكن إيجاد مثل هذا المسار، لكانت إسرائيل قد وجدته الآن. لن يتحقق السلام بإنكار وجودنا. بل سيتحقق من الاعتراف بمحننا وحقوقنا.

لا يزال تحقيق السلام ممكناً - لكن احتمال تحقيقه يقل يومياً، ولكنه يظل ممكناً. وأياً كان النفوذ الذي يمتلكه أعضاء المجلس وأياً كانت الأدوات المتاحة لهم وأياً كان التأثير الذي يتمتعون به، فإنه يجب استخدام كل ذلك الآن لأنه سيفقد أهميته في وقت لاحق. لا يزال تحقيق السلام ممكناً إذا وقف الأعضاء في وجه دعاة التفوق العرقي وشجعوا على إنهاء الاحتلال وضمنوا تحقيق المساءلة عن الضم واعترفوا بدولة فلسطين ورفضوا دولة المستوطنين في الأراضي المحتلة. وأحث الأعضاء على أن يفعلوا ذلك الآن من أجل مصلحة الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): ما شهدناه للتو هو، كما كان الحال دائماً، عرض مسرحي - عرض مسرحي حائز على جائزة الأوسكار، يرتدي مقدمه على نحو زائف ثوب الضحية. ففي رسالته التي لم يبعث بها سوى أمس - كما فعل مرات عديدة من قبل لأنه لا يريدنا أن نتمكن من التحقق من الحقائق - ومن خلال أدائه المذهل اليوم، رسم الممثل الفلسطيني صورة لمن يشعر بأنه ضحية ونسج حكايات عن أعمال عنف ووحشية غير مبررة وكيف أن قرارات الأمم المتحدة البريئة وغير المؤذية قد ترتب عليها عواقب سريعة وخطيرة من جانب إسرائيل، طبعاً. ومع ذلك، فإن هذه التمثيلية ليست سوى عرض قائم على الأكاذيب. إنها تزييف كامل للحقائق وتشويه للواقع.

وحان الوقت لكي يسمع المجلس الحقيقة، وسأشرحها بوضوح. فقد سمعنا مراراً وتكراراً كيف كان العام الماضي أكثر الأعوام دموية بالنسبة للفلسطينيين. وسمعنا ذلك من الممثل الفلسطيني ومن السيد فينسلاند، وقرأناها في العديد من تقارير الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام والإحصاءات ليست حقائق، كما أنها ليست قريبة من أن تكون واقعية. إنها تستند إلى منهجية معيبة ومتحيزة بشكل أساسي

عليها. فخلال الأيام الأخيرة، خضع المجتمع الدولي مرة أخرى لمصالح الفلسطينيين لدعم بيان آخر مضلل وضار. ووفقا لتشويه الفلسطينيين للحقائق، اتخذ قرار بريء وغير سام في الجمعية العامة، لا يطلب سوى فتوى غير متحيزة من محكمة العدل الدولية (قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٧). ومع ذلك، ومن دون استفزاز، قررت إسرائيل فجأة تنفيذ تدابير انفرادية. وهذا بعيد جدا عن الحقيقة. فالتدبير الانفرادي الوحيد الذي اتخذ هو الصياغة الأحادية الجانب لهذا القرار السام والمدمر في المقام الأول.

إن الحقائق بسيطة، وأفترض أن أعضاء المجلس يتذكرونها. فقرار الجمعية العامة السام ٢٤٧/٧٧ ليس سوى واحد من أكثر من ١٢ قرارا مناهضا لإسرائيل تتخذ كل عام. وليس سرا أن الفلسطينيين هم الذين يقفون وراء هذه القرارات المتحيزة. إنهم يختلفون الأفكار ويصوغون المسودات ويتأمررون لتبرير هذه القرارات بمساعدة الأغلبية التلقائية المسيسة في الأمم المتحدة ضد إسرائيل. وهذا هو أساس التحيز المؤسسي ضد إسرائيل في الأمم المتحدة.

ففي عام تستعر فيه الحرب في أوروبا وتوشك فيه إيران، التي تقتل وتعدم المتظاهرين، أن تصبح قوة نووية وتختبر فيه كوريا الشمالية عددا قياسيا من القذائف وتواصل فيه أنظمة مارقة وجماعات إرهابية نشر الفوضى في جميع أنحاء العالم، رأت هذه المؤسسة أنه من المناسب اتخاذ ١٥ قرارا بالإدانة تستهدف إسرائيل. فهل يعرف الأعضاء عدد قرارات الإدانة التي اتخذت ضد بقية بلدان العالم مجتمعة؟ إنها في مجموعها ١٣ قرارا. ولذلك، فإن عدد القرارات التي تستهدف إسرائيل يفوق عدد القرارات التي تستهدف بقية دول العالم بأسره مجتمعة. ولا يمكن لأحد أن يجروا على إخباري بأنه لا يوجد تحيز مؤسسي ضد إسرائيل في الأمم المتحدة.

وبالعودة إلى القرار المتعلق بمحكمة العدل الدولية، لم يكن هذا القرار مجرد خطوة أخرى من قبل الفلسطينيين نحو حل النزاع. لقد كانت خطوة أحادية واضحة بادر بها الفلسطينيون بهدف وحيد هو تدمير إسرائيل كدولة يهودية. ولكن هذا ليس بالجديد. لقد كان تدمير

فيها بشكل صارخ، بما في ذلك الإصابات الخفيفة مثل تلك الناجمة عن استخدام الغاز المسيل للدموع، فإن ثمة قصورا شديدا في الإبلاغ عن الوفيات والإصابات الإسرائيلية على أيدي الإرهابيين الفلسطينيين والتي يتم تجاهلها بشكل كبير. ووفقا لتقرير الأمم المتحدة المقدم اليوم، قتل الإرهابيون ٢٠ إسرائيلييا فقط في عام ٢٠٢٢، فيما قُتل في الواقع ٣١ إسرائيلييا. وينطبق الشيء نفسه على الجرحى الإسرائيليين. فعدد الجرحى الإسرائيليين في الأمم المتحدة ٢٥٣، في حين أن العدد الحقيقي هو ٤١٨. والتناقض بين التقارير والحقائق بالمئات. فمن المفترض أن الوفيات والإصابات الإسرائيلية لا تهتم. وهكذا، فإن العدد الحقيقي، الذي لا يتلقاه مجلس الأمن، يرسم صورة مختلفة تماما لما يحدث بالفعل على أرض الواقع.

ربما كان هذا العام الأكثر دموية، ولكن فحسب بالنسبة للإرهابيين الفلسطينيين، ومن الواضح أنه كان العام الذي شهد أكبر عدد من الهجمات الإرهابية التي ارتكبت ضد الإسرائيليين ومن الضحايا الإسرائيليين خلال عقد من الزمن. وأدعو الجميع إلى التحقق من كل كلمة قلتها. فخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، سُن ٤٣٤ ٥ هجوما إرهابيا على الإسرائيليين، وأصيب ٤١٨ شخصا وقتل ٣١. وحتى خلال فترة الأسبوعين الأولين من عام ٢٠٢٣ وحدها، سُن بالفعل ٢٢ هجوما إرهابيا فلسطينيا ضد الإسرائيليين.

وما سمعه المجلس هو تمييز واضح وأكاذيب صارخة، وهذه هي المعلومات التي يتم التزويد بها قبل كل جلسة. وليس لدى إسرائيل ذرة من الثقة بهذه التقارير، وأود أن أوضح أنه من هذه الجلسة فصاعدا، سأكرس معظم خطبي لكشف الأكاذيب والتشويهات في ادعاءات الفلسطينيين الشهيرية. وسأتشاطر الحقائق مع المجلس. ولذلك، أقول للممثل الفلسطيني، الذي يبدو أنه غادر القاعة: وفر على نفسك صرخات الضحية المزيفة. من الآن فصاعدا، سأستخدم هذه المناقشات لكشف أكاذيبكم أمام العالم.

ولكن ما يسمى بالعنف والوحشية لم يكن الخداع الوحيد الذي أود دحضه اليوم. فهناك كذبة أخرى تنطوي على افتراء ويجب الرد

ننسى المفاوضات أو التنازلات المتبادلة - أو أن يلجأ إلى الأمم المتحدة لإساءة استخدام سلطة محكمة العدل الدولية. إذا لم يكن تهديد إسرائيل بإبذار نهائي لا يمثل خطوة انفرادية، فأنا لا أعرف ما الذي يمكن أن يشكل خطوة انفرادية. وبعد عام واحد، نفذ الرئيس عباس تهديده. لقد استغل الغالبية المسيصة المعادية لإسرائيل في الأمم المتحدة لاعتماد قرار يمثل ذروة التدايير الانفرادية. وحسبنا أن نقرأ القرار ٢٤٧/٧٧ لفهم ما أعنيه. إنه لا يتجاهل التحريض والإرهاب الفلسطينيين وسيطرة حماس على غزة فحسب، بل إنه صيغ أيضا بطريقة تجعل إدانة إسرائيل مقررة سلفا. وكل ما ترك لمحكمة العدل الدولية أن تفعله هو أن تقرر شدة العقوبة.

وعلاوة على ذلك، لم تجر مفاوضات جوهرية أو حقيقية بشأن قرار الجمعية العامة ذاك، كما يعلم جميع الأعضاء. ومثلما وجه الفلسطينيون لإسرائيل إنذارا نهائيا، عُرض القرار على المجتمع الدولي بوصفه حقيقة واقعة. وتمت الموافقة على القرار وأجري التصويت. واستُغلت الغالبية التلقائية المعادية لإسرائيل واعتمد القرار المدمر. وهكذا، نجح الفلسطينيون في التلاعب بمحكمة العدل الدولية واستخدامها كسلاح في حربهم الجهادية والإرهابية المتعددة الأطراف ضد إسرائيل.

عندما تواجه إسرائيل تهديدا بالإرهاب، فإنها تتصرف للدفاع عن نفسها، كما تفعل أي دولة. ولذلك، عندما واجهنا أحدث عمل إرهابي متعدد الأطراف متحيز من جانب الفلسطينيين، رفضنا أن نقف مكتوفي الأيدي. وكل تدبير اتخذته إسرائيل ردا على قرار الجمعية العامة المدمر لم يكن مبررا وقانونيا فحسب، بل كان ينبغي اتخاذه منذ وقت طويل. وعلى سبيل المثال، فإن التعويض عن الأموال التي تدفعها السلطة الفلسطينية - بموجب سياسة "الدفع مقابل القتل" التي تنتهجها - هو قانون في إسرائيل وهذا أمر مفهوم. إنه ليس قانونا جديدا ولكنه جزء من استراتيجية مبررة لمكافحة الإرهاب وأي حوافز له.

ومع ذلك، فإن السبب الوحيد الذي جعل إسرائيل تحجم عن تنفيذ تلك التدايير هو أننا لا نريد الإضرار بفرص التحاور. غير أنه وياتخاذ

الدولة اليهودية دائما الهدف الوحيد للفلسطينيين، وهم يهدفون إلى القيام بذلك بأي وسيلة كانت. وهم يحاولون تحقيق ذلك منذ - وحتى قبل - تأسيس دولة إسرائيل، وهم يواصلون محاولة تحقيق هذا الهدف اليوم.

إن أحد الأسلحة التي يستخدمونها في هذه الحرب الجهادية هو التلاعب بالهيئات الدولية وإساءة استخدامها. إنهم يستخدمون هذه الهيئات كسلاح لإجبار إسرائيل على الاستسلام لمطالبهم - بنسبة ١٠٠ في المائة من مطالبهم. ولكن عندما تواجه إسرائيل مثل هذا التهديد، فإنها لن تظل مكتوفة الأيدي في موقف المتفرج. ومن الواضح أن الفلسطينيين، كما يتبين من تحريضهم الذي لا نهاية له وتمويلهم للإرهاب إلى تمجيدهم الإرهابيين ورفضهم المستمر، غير مهتمين بالسلام أو الحوار أو المفاوضات. إنهم مهتمون فحسب باستخدام أي نوع من الإرهاب لمحو الدولة اليهودية من الوجود.

ومع ذلك، يأتي الإرهاب بأشكال عديدة. فالإرهاب في جوهره وسيلة لتخويف الناس لحملهم على الاستسلام للمطالب. ويمكن تحقيق ذلك من خلال أعمال الإرهاب العنيف المادية، ولكن يمكن تحقيقه أيضا بطرق أخرى. وأتقن الفلسطينيون تكتيكا إرهابيا آخر: من خلال التلاعب بالمنظمات الدولية واستخدامها كسلاح، يهدف الفلسطينيون إلى إجبار إسرائيل على الرضوخ لجميع مطالبهم. وهذا إرهاب متعدد الأطراف. لقد اختار الفلسطينيون الغالبية المتحيزة المعادية لإسرائيل في مجلس حقوق الإنسان - مثال آخر - لتكريس ثلث لجانته للتحقيق مع إسرائيل. وأضاف الفلسطينيون أيضا المحكمة الجنائية الدولية إلى ترسانتهم من الأسلحة الإرهابية متعددة الأطراف، والآن أصبح قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٧ للتلاعب بمحكمة العدل الدولية أحدث مثال على إرهابهم متعدد الأطراف، الذي يشكل جزءا من استراتيجية مخططة بعناية. إنها خطوة أحادية لاستخدام الإرهاب متعدد الأطراف.

دعونا لا ننسى أن الرئيس عباس، أثناء مخاطبته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ (انظر A/76/PV.12)، هدد إسرائيل بوقاحة على الساحة العالمية. وعلى نفس منوال الرفض الفلسطيني المستمر، وجه إنذارا نهائيا: إما أن تليي إسرائيل مطالب الفلسطينيين كاملة -

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

تتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة من أجل تعزيز المصالح والقيم التي ظلت في صميم علاقتنا لعقود. كما نتطلع إلى مواصلة تحسين العلاقات مع الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية. وكما قلت مرارا، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بحل الدولتين. إن وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن هو أفضل سبيل لكفالة قدر متساو من الحرية والازدهار والديمقراطية للإسرائيليين والفلسطينيين. ولا يمكن تحقيق هذا السلام إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والأعمال المثيرة للشقاق من كلا الجانبين لن تؤدي إلا إلى توسيع الهوة بينهما.

ومن الأفضل تركيز الجهود على تخفيف حدة التوترات. فهناك حاجة ماسة الآن إلى هذه التهدئة أكثر من أي وقت مضى. ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في الضفة الغربية واحتمال حدوث المزيد من عدم الاستقرار. وندين الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا في الضفة الغربية وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء عدد الضحايا، الذي يبدو أنه أخذ في الازدياد. ويجب اتخاذ تدابير ملموسة عاجلة لمنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح ولتيسير زيادة النمو الاقتصادي. واسمحوا لي أن أتكلم بوضوح: ما زلنا نعارض الأعمال الانفردية التي تعرض الاستقرار وإمكانية تطبيق حل الدولتين للخطر. وتشمل هذه الأعمال تلك التي تهدد الوضع التاريخي الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل، وبناء المستوطنات وإضفاء الطابع القانوني على البؤر الاستيطانية؛ والضم وأعمال الإرهاب والتحرير. وستواصل الولايات المتحدة أيضا تعزيز حماية الحقوق الأساسية والقيم الديمقراطية، بما في ذلك حرية التعبير.

على الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجهها المنطقة، هناك أيضا ما يدعو إلى التفاؤل - على سبيل المثال، فإن اجتماع مجموعات عمل منتدى النقب في أبو ظبي في الأسبوع الماضي قد جمع 150

قرار الجمعية العامة ٧٧/٢٤٧، قضى الفلسطينيون تماما على أي فرص للحوار أو المصالحة. لقد أثبتوا أنهم غير مهتمين بالحوار. وأود أن أذكر بأنني حذرت الدول الأعضاء من ذلك أثناء التصويت على القرار (انظر A/77/PV.56). وقد قلت في اللجنة الرابعة إن الخطوات الانفرادية ستقابلها خطوات أحادية الجانب وإن على إسرائيل أن تدافع عن نفسها ضد تلك التهديدات.

وعلى الرغم من التركيز غير المتناسب على شيطنة إسرائيل واستهدافنا، فإن إسرائيل ليست على الإطلاق السبب الجذري للنزاع. الشيء الوحيد الذي يعوق التوصل إلى حل هو رفض الفلسطينيين المستمر. ويجري نشر الأكاذيب بالفعل ضد الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ولكن علينا جميعا تذكر أن الفلسطينيين دأبوا على رفض كل خطة سلام قُدمت على الإطلاق بغض النظر عن الحكومة أو الإدارة الأمريكية، يمينية أو يسارية، جمهورية أو ديمقراطية، كلينتون أو ترامب.

ويجب على كل دولة عضو بلا استثناء تختار دعم الفلسطينيين وقراراتهم وبياناتهم المتحاملة والمتحيزة ضد إسرائيل أن تتذكر أن دعم الأكاذيب الفلسطينية لن يؤدي إلا إلى زيادة تصعيد الحالة على أرض الواقع وتأجيجها. ومن خلال دعم تلك الأكاذيب، فإن تلك الدول تثبت للفلسطينيين أن التدابير الأحادية الجانب ونزعة الرفض المستمر لديهم ناجحة. وعندما تقوي تلك الدول عزم الفلسطينيين هنا على الساحة العالمية، يتم أيضا تعزيز إرادتهم في الاستمرار على طريق التحريض والعنف. إنهم يواصلون الدعوة إلى قتل الإسرائيليين. ويواصلون تمجيد الإرهابيين ويستمررون في دفع الأموال للقتلة. ثم، بعد كل الكراهية وإراقة الدماء، يأتون هنا في مجلس الأمن ويقدمون عرضا مسرحيا، مؤدين دور الضحية.

ولدي رسالة للممثل الفلسطيني: لقد انتهت تمثيلته. إذ إنني لا أنخدع بأكاذيبه، وقرىبا جداً، سيراه المجلس بأسره أيضا على حقيقته. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

من المؤسف أن نلاحظ أن العنف وانكماش الحيز المتاح لأفق سياسي يعزز كل منهما الآخر. إنهما من الأواني المستطرقة التي تفتح البوابات لمزيد من التصعيد وانفجار العنف. ولذلك نرى أن هناك حاجة ملحة إلى إحياء العملية السياسية وكسر حلقة العنف والإرهاب. ونأسف على جميع الخسائر التي تقع في صفوف المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. ويتعين التحقيق في جميع هذه الجرائم كما ينبغي.

ولذلك نحن نؤيد حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها إزاء هذه الأفعال، مع ضرورة توخي العناية الواجبة فيما يتعلق بمبدأ التناسب وحماية المدنيين. ندين بشدة جميع أعمال الإرهاب ضد إسرائيل وشعبها. فلا يمكن لأي قضية أيا كانت أن تبرر الإرهاب، ويجب أن يدينه الجميع دائماً.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء انتشار الكراهية وندين جميع أشكال الخطاب المؤجج للمشاعر والتحريض على العنف. دعونا لا ننسى أن العنف يبدأ في عقول الناس. إنه يولد المزيد من العنف في دورة لا تنتهي وتؤدي إلى انفجار الرصاص والقنابل. وهذا هو السبب في أنه من الأهمية بمكان التصدي لاستعمار العقول بالكراهية والأفكار العنيفة. إننا جميعاً نعلم أنه لم يتم أبداً بناء سلام بخطاب الكراهية أو التحريض على العنف أو الخطاب المؤجج للمشاعر.

لقد وضعت الأمم المتحدة الإطار القانوني لحل دائم وعادل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، ونحن في المجلس نتحمل مسؤولية خاصة عن بذل كل ما في وسعنا للجمع بين الطرفين وتهيئة الظروف للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. لقد قلنا مرات عديدة في هذه القاعة. إن الاستقازات والتدابير الانفرادية هي خطوات تأخذ الطرفين وتأخذنا جميعاً في الاتجاه الخاطئ. فهي تؤدي إلى نتائج عكسية ولا تسهم في تخفيف حدة التوترات للسماح بظهور أفق سياسي. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا إزاء التوسع المستمر للمستوطنات. إنها خطأ وتتعارض مع القانون الدولي وتقوض الجهود الدولية الرامية إلى تهيئة الظروف للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ممثلاً من جميع أنحاء الشرق الأوسط لتوسيع نطاق التطبيع وتعميقه. وكان أكبر تجمع للمسؤولين الحكوميين الإسرائيليين والعرب منذ مؤتمر مدريد الذي عُقد في عام ١٩٩١ وأتاح فرصة حقيقية لتعزيز الأمن والسلام والرخاء الاقتصادي لجميع شعوب المنطقة. وسنواصل إيجاد سبل للاستفادة من نتائج منتدى النقب في تحسين حياة الفلسطينيين بشكل ملموس. ونتفق مع ما ذهب إليه المنسق الخاص من أن المنتدى يمكن أن يوفر سبلاً جديدة للنهوض بالمسار الإسرائيلي - الفلسطيني. وأود أيضاً أن أحث على إعادة أسيرين إسرائيليين، وهما محتجزان في غزة، وإعادة رفات آخرين، بما في ذلك رفات أسرة غولدين، وذلك للمساعدة في تخفيف الألم.

وفي الختام، أحث الدول الأعضاء على العمل معنا لتعزيز الاستقرار المالي الطويل الأمد لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وهذا يعني زيادة المساهمات المالية لمنظمة تمثل شريان حياة بالغ الأهمية للفلسطينيين، وتساعد الفلسطينيين على التكيف مع الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية، وتضمن حصول اللاجئين الفلسطينيين على التعليم والرعاية الصحية اللائمة.

هذه مرحلة حساسة لمستقبل السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فلننفع كل ما في وسعنا لخفض التوترات وإبقاء الأمل في حل الدولتين حياً. لنبذل كل ما في وسعنا للنهوض بالسلام والتكامل الإقليميين، ودعونا نعمل كل ما في وسعنا لدعم أكثر الفئات ضعفاً في المنطقة.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

لا تزال ألبانيا تشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية - وهو اتجاه مستمر للأسف خلال هذا الشهر. إن استمرار وقوع إصابات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وكذلك في إسرائيل، يبعث على قلق بالغ. إننا ندعو كلا الجانبين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وحماية أرواح المدنيين.

ونكرر التأكيد على الأهمية القصوى للحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة واحترام الاتفاقات المبرمة بين الطرفين. إننا نقدر دور الوصاية البالغ الأهمية الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية في الحفاظ على السلام في الأماكن المقدسة.

وفي الختام، اسمحو لي أن أكرر التأكيد على الحاجة المطلقة إلى إحياء الأمل. وينبغي أن تكون الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقات أوسلو تنكزة بأن السلام ممكن، وأن السلام هو السبيل الوحيد نحو المستقبل. وأؤكد من جديد دعم ألبانيا الكامل لحل الدولتين، الذي تم التعبير عنه إلى ما لا نهاية في هذه القاعة، وتكون القدس عاصمة مشتركة. فنحن نرى أن هذا هو السبيل الوحيد لضمان أن يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون في سلام وأمن، بحقوق كاملة ومتساوية.

وأي انحراف عن ذلك المسار لن يؤدي إلا إلى استمرار انعدام الأمن وعدم الاستقرار، والعنف والإرهاب، والنزاع والقتال - وهو أمر شهد منه الفلسطينيون والإسرائيليون بما يكفي، بل والكثير جدا منه. إنه شيء يشهده العالم منذ أكثر من سبعة عقود وهو، بكل المقاييس، أمر غير مستدام.

السيد أغيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في شكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته الشاملة بشأن الحالة العامة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وأرحب في هذا الصدد بالإحاطة المتعلقة بالتدابير التفصيلية التي يتم اتخاذها لاستعادة الهدوء في بؤر التوتر المرصودة وتنشيط العمليات الرامية إلى تحقيق الحل السلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. كذلك أرحب بمشاركة المراقب الدائم لدولة فلسطين والممثل الدائم لدولة إسرائيل في جلسة اليوم.

نلاحظ أنه بينما لا يزال بإمكان الحكومة الإسرائيلية أن تسهم في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط إلا أن بعض إجراءاتها المبكرة قد أثارت القلق فيما يتعلق بأفاق السلام، خاصة فيما يتعلق بحل الدولتين. منذ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ ونحن نشعر بالقلق إزاء التطورات المتلاحقة، بما في ذلك: أولاً، التعهد بضم الضفة الغربية المحتلة كجزء من أولوية "تعزيز وتطوير الاستيطان في جميع أنحاء

أرض إسرائيل"؛ وثانياً، الحظر المفروض على الأعلام الفلسطينية في الأماكن العامة في ٧ كانون الثاني/يناير ومحاولة ربط الرموز الوطنية للشعب الفلسطيني بالإرهاب؛ وثالثاً، القيود المفروضة على حركة مسؤولي السلطة الفلسطينية، بما في ذلك تعليق تصريح سفر وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي وثلاثة مسؤولين كبار آخرين في السلطة الفلسطينية؛ ورابعاً، الاستيلاء على عائدات الضرائب الفلسطينية.

نحن نعلم أن الثمن الذي يُدفع من أجل السلام عادة ما يكون باهظاً، ولكن تكلفة النزاع لا تستحق أن نكتشفها. ولذلك نأمل أن تتظر حكومة إسرائيل إلى ما هو أبعد من الاعتبارات الوطنية القصيرة الأجل وأن تستثمر الوقت والجهد اللازمين لاستعادة الثقة مع السلطة الفلسطينية من أجل السلام المستدام، بينما تبني على المبادرات السابقة وتبحث عن إمكانيات جديدة.

بيد أن السلام ليس نشاطاً أحادي الاتجاه. تحتاج السلطة الفلسطينية، من جانبها، إلى العمل مع إسرائيل، بل وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى في جميع أنحاء الدولة الفلسطينية للسيطرة على الاستخدام غير المأذون به للعنف من جانب الجماعات المسلحة والمقاتلة، التي لا تخدم أعمالها قضية السلام ولا التطلع النهائي لإقامة دولة فلسطينية. نحث جميع الجماعات المقاتلة على توجيه طاقاتها نحو عملية سياسية قوية يمكن أن تحقق السلام الذي تمس الحاجة إليه.

لقد حاولت دولة إسرائيل على مر السنين وبلا نهاية تلميع ديمقراطيتها وحكمها الرشيد وسيادة القانون في الشرق الأوسط، وبالتالي عندما تتحرف سياساتها وممارساتها عن التوقعات العالمية فإنها تخلق خيبة أمل كبيرة، بغض النظر عن الضرورات. نأمل أن يستمر تعزيز مؤسساتها وضمها استقلالها. كما نأمل من دولة إسرائيل، في متابعتها لشواغلها الأمنية، أن تضع في اعتبارها التزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالغايات شبه اليومية التي أدت إلى اعتقال مئات الفلسطينيين، وهدم العديد من المنازل والممتلكات الفلسطينية،

وفي الوقت الحالي، لا يمكننا أن نمنع خروج الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية عن نطاق السيطرة تماما إلا إذا كان لدى المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك مجلس الأمن، إرادة سياسية حازمة واتخذ إجراءات دبلوماسية عاجلة وحاسمة وبذل جهودا جماعية في ذلك الصدد.

أولا، يجب أن نحافظ بإخلاص على الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. فالمشاعر الجماعية لمعتقي الديانات مرتبطة بالأماكن المقدسة. وتنبئ حوادث إراقة الدماء المتعددة التي وقعت هناك عن مستوى من الحساسية لا يمكن تجاهله ببساطة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أدت الزيارة التي قام بها مسؤول حكومي إسرائيلي لحرم المسجد الأقصى إلى تصعيد التوترات وأثارت قلقا واسع النطاق. ودُعي المجلس إلى عقد جلسة طارئة بناء على طلب الصين والإمارات العربية المتحدة (انظر S/PV.9236). ويظل موقفنا واضحا: يجب أن نتصرف وفقا لما تقتضيه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لتوفير حماية فعالة للوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس وإظهار احترام صادق لوصاية الأردن على الأماكن المقدسة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تلتزم الهدوء وتمارس ضبط النفس. وينبغي لإسرائيل بصفة خاصة أن توقف جميع أعمال التحريض والاستفزاز.

ثانيا، يجب وضع حد فوري للتدابير الانفرادية التي تؤدي إلى تفاقم المنازعات والتوترات. ونلاحظ بقلق إعلان إسرائيل مؤخرا عن سلسلة من التدابير العقابية ضد فلسطين، بما في ذلك حجز الإيرادات الضريبية وتعليق إصدار تراخيص البناء. فتلك التدابير لا تستهدف السلطة الفلسطينية فحسب، بل ستكون لها عواقب أيضا على عموم السكان الفلسطينيين والمجتمع المدني. وتتعارض التدابير ذات الصلة مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز صلاحيات السلطة الفلسطينية وتحسين الحالة الاقتصادية الفلسطينية والنهوض بتنمية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية ودعم الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني. ولن يؤدي التتمر إلا إلى تفاقم التوترات وتقليص احتمالات التوصل إلى حل سياسي. ونحث إسرائيل

وتزايد حدوث التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان والاعتقالات للفلسطينيين، دون تهمة أو محاكمة، وخاصة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية.

وكما ذكرنا في الماضي، نشعر بقلق بالغ إزاء دورة العنف التي لا تنتهي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية والقدس الشرقية، ونعتقد أنه يلزم اتباع نهج متنوع ومتوافق مع القانون الدولي في معالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل. ونشعر بقلق مماثل إزاء أعمال الإرهاب التي ترتكب ضد إسرائيل ومواطنيها. نذكر الطرفين بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي والقرارات العديدة الصادرة عن المجلس ونحثهما على الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية تعرقل وتقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة للنزاع المستمر منذ عقود.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء محنة الشعب الفلسطيني، ولا سيما في غزة، ونؤكد من جديد دعمنا لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

وتؤكد غانا من جديد إيمانها بأن الطريق لتحقيق السلم والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط يظل عبر حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب وداخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وتكون فيه القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية. ونؤكد من جديد التزامنا بدعم عملية سلام ذات مغزى والتي يمكن أن توفر في نهاية المطاف إطارا لشرق أوسط يسوده السلام والرخاء.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق

الخاص فينسلاند على إحاطته.

لم يكد عام ٢٠٢٣ يبدأ حتى شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة بالفعل تطورات سلبية متتالية، مبتعدة أكثر فأكثر عن السلام والاستقرار. وذلك بمثابة تحذير آخر لنا من أننا على فوهة بركان قد ينفجر في أي لحظة، ولسنا أمام بركة راكدة.

العام غوتيريش مجددا أمام وسائل الإعلام في الأسبوع الماضي أنه لا يوجد بديل لحل الدولتين. إن رفض حل الدولتين يعني تحطيم آمال السلام في الشرق الأوسط.

وفي مجلس الأمن، سمعنا مرارا وتكرارا التأييد القوي من الأغلبية الساحقة من البلدان لإقامة دولة مستقلة للشعب الفلسطيني. فما الذي يحول بالضبط دون أن تصبح رؤية حل الدولتين حقيقة واقعة؟ ولا يوجد عذر للمماطلة ولا مبرر للتقاعس في مواجهة الظلم التاريخي المستمر الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني.

إن تحقيق السلام ممكن. واليوم، سمعنا تلك الرسالة تتردد مرة أخرى. بيد أن السلام لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان المجتمع الدولي مستعدا للعمل بأقصى قدر من الإلحاح وبجدية أكبر لتيسير استئناف المحادثات المباشرة واتخاذ خطوات ملموسة استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة للنهوض بحل الدولتين. ونحث البلدان التي يمكن أن تمارس نفوذها فيما يتعلق بهذه المسألة على اتخاذ موقف عادل وتحمل مسؤولياتها الواجبة واتخاذ إجراءات عملية.

وستواصل الصين العمل جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي وبذل جهود دؤوبة من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المنسق الخاص على إحاطته.

شهد العام الماضي مقتل أعداد كبيرة من الفلسطينيين والإسرائيليين وتفاقم معدلات العنف الذي يرتكبه المستوطنون وظهور جماعات فلسطينية مسلحة جديدة. وللأسف، اتسمت بداية عام ٢٠٢٣ أيضا بالعنف وعدم الاستقرار. وفي ذلك السياق، زار وزير الدولة في المملكة المتحدة، اللورد أحمد، إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في وقت سابق من هذا الشهر. وأكد هناك دعم المملكة المتحدة لحل الدولتين وحث الطرفين على بذل كل ما في وسعهما، بدعم من المجتمع الدولي، لوقف التصعيد واستعادة الهدوء وإعادة بناء الثقة.

بقوة على أن تستجيب لدعوة الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس وأن تراجع قراراتها ذات الصلة وتوقف جميع الإجراءات الانفرادية التي تقوض الثقة وتزيد الصدام.

ومما يبعث على القلق بنفس القدر الحالة الأمنية المتقلبة والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين في الضفة الغربية. وتدين الصين جميع الهجمات العشوائية ضد المدنيين والانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها الأطفال. ونعارض الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن. ونشجع فلسطين وإسرائيل على كسر حلقة العنف وتحقيق أمنهما المشترك من خلال الحوار والتعاون. وينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أن تقي بفعالية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي من خلال كفالة سلامة السكان في الأرض المحتلة.

ثالثا، يجب على جميع الأطراف أن تتقيد تقيدا صارما بسيادة القانون الدولي. خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من عام ٢٠٢٢، هُدم أو صُودر ما مجموعه ٨٥١ مبنى تعود ملكيتها لفلسطينيين، بما في ذلك مدارس بنيت بالمساعدات. وقد ناقش مجلس الأمن مسألة سيادة القانون الدولي قبل بضعة أيام فقط (انظر S/PV.9241). ومن الواضح أن الأنشطة الاستيطانية تنتهك القانون الدولي وقرارات المجلس وتقوض التواصل الجغرافي للأرض المحتلة وتقلص بشكل خطير الحيز المعيشي للشعب الفلسطيني. ونحث إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات المجلس ووقف التوسع الاستيطاني ووقف هدم ممتلكات الفلسطينيين والتوقف عن تهديد السكان في مسافر يطا وغيرها من المناطق بالإخلاء ووقف محاولاتها الأحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن في الأرض المحتلة.

رابعا، يجب تنفيذ حل الدولتين تنفيذا كاملا وبأقصى قدر من الاستعجال. وقد أشار وزير الخارجية الصيني، السيد تشين غانغ، في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية المصري خلال زيارته الأخيرة لمصر، إلى أن التصعيد المتكرر بين إسرائيل وفلسطين سببه الأساسي حالة الجمود التي أصابت محادثات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية وعدم تنفيذ حل الدولتين الذي طال انتظاره. وأكد الأمين

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته القيمة.

نجتمع مرة أخرى هذا الشهر لمناقشة الأوضاع الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي وصلت إلى مرحلة بالغة الحساسية والخطورة بسبب الإجراءات الأحادية والممارسات غير الشرعية بحق الشعب الفلسطيني. وفي ظل هذه الظروف، وبالنظر إلى مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يتعين على مجلس الأمن بذل قصارى الجهود لتدارك التوترات وخفض التصعيد، تقادياً لوصول النزاع إلى مستويات أخطر قد تطال تداعياتها المنطقة بأكملها. ويشمل ذلك العمل على ضمان الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة والتي حددت الأسس الفعلية لتسوية مقبولة وعادلة وسلمية لهذا النزاع. ونود في هذا السياق تسليط الضوء على عدد من الاتجاهات السلبية التي يجب وقفها، خاصة وأنها تشكل نقاط اشتعال خلال هذه المرحلة الحاسمة.

أولاً، إنهاء التوترات المستمرة في الأماكن المقدسة وحولها وتصاعد الخطاب التحريضي بشأنها. ونجدد هنا رفضنا وإدانتنا لأي انتهاكات أو إجراءات استفزازية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس، وكذلك الاقتحامات المتكررة لباحة المسجد الأقصى المبارك والتهديد بإعادة اقتحامه مجدداً. فقد تؤدي مثل هذه الاستفزازات إلى تأجيج العنف والتصعيد في الأرض الفلسطينية المحتلة، وآخرها اعتراض طريق السفير الأردني أثناء دخوله إلى المسجد الأقصى، حيث نؤكد مجدداً على ضرورة احترام دور المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية المقدسات والأوقاف في مدينة القدس. كما تتمن دولة الإمارات العربية المتحدة كافة الجهود المتعددة الأطراف للحفاظ على الوضع القائم في مدينة القدس، ومنها جهود لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، والتي يرأسها جلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية.

ثانياً، وقف عمليات هدم الممتلكات الفلسطينية والتجهير القسري للسكان في المناطق المصنفة "جيم"، إذ يعيش اليوم أكثر من ١ ٢٠٠ فلسطيني في مسافر يطا حالة من الترقب والخوف جراء خطر تهجيرهم

وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن يبرهن الطرفان أولاً من خلال تصريحاتهما وسياساتهما على التزامهما حقاً بتحقيق السلام والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين وبحل الدولتين. وذلك هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع والحفاظ على هوية إسرائيل اليهودية والديمقراطية وتحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية. وتعارض المملكة المتحدة جميع الإجراءات الانفرادية التي من شأنها أن تجعل تحقيق السلام أصعب، سواء اتخذها الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي، بما في ذلك التدابير التي أعلنت حكومة إسرائيل اتخاذها ضد السلطة الفلسطينية في ٦ كانون الثاني/يناير.

ثانياً، تدعو المملكة المتحدة جميع الأطراف إلى مواصلة الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس. وقد زار اللورد أحمد الحرم الشريف/جبل الهيكل خلال زيارته. وأكد التزام المملكة المتحدة الراسخ بالوضع الراهن وبالعمل مع الطرفين لكفالة السلامة لجميع الزائرين. ونقدر الدور المهم الذي يضطلع به الأردن بوصفه الوصي على الأماكن المقدسة في القدس.

ثالثاً، نحث القادة من كلا الجانبين على تعزيز ثقافة التعايش السلمي. ويبرز تدنيس ٣٠ قبراً مسيحياً في مقبرة بروتستانتية على جبل صهيون في هذا الشهر مخاطر زيادة الانقسامات على أسس عرقية ودينية. ونحن ممتنون لجميع الأطراف على سرعة إيدانها لتلك الأعمال المروعة. وبوصفها بلدا يدعم حرية الدين أو المعتقد للجميع ويدافع عنها، تحث المملكة المتحدة على احترام جميع مواقع الدفن والأماكن المقدسة والتعامل معها بطريقة تصون كرامتها.

أخيراً، يجب على إسرائيل أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية عند حماية مصالحها الأمنية المشروعة. فخلال الأسابيع الثلاثة الأولى من هذا العام، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ١٤ فلسطينياً، من بينهم ثلاثة أطفال. إن استعادة الاستقرار وتحقيق السلام أمر ممكن، ولكنه يتطلب جهداً من جميع الأطراف في عملية ترمي إلى التوصل إلى حل الدولتين، وهو ما تقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لدعمه.

وصلت الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية إلى مستويات غير مسبوقة من العنف في عام ٢٠٢٢. وبالنظر إلى أن الحالة الأمنية في الميدان لا تزال متقلبة، كما أشار المنسق الخاص في إحاطته، فمن الأهمية بمكان أن يمنع مجلس الأمن تكرار مثل هذا السيناريو المأساوي في عام ٢٠٢٣. وتكرر غابون دعوتها جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تؤدي إلى استئناف الأعمال القتالية وإعاقة عملية بناء السلام.

إن استمرار الأنشطة الاستيطانية وعمليات الاستيلاء والهدم ونزع الملكية، فضلا عن زيارة أحد أعضاء الحكومة الإسرائيلية لباحة المسجد الأقصى في ٣ كانون الثاني/يناير والعقوبات المفروضة على السلطة الفلسطينية، أمور تبعث على القلق ومن المرجح أن تزيد من حدة التوترات. إن ضمان احترام الوضع التاريخي والقانوني الراهن للأماكن المقدسة في القدس شرط للتعايش السلمي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وقد كررنا ذلك باستمرار وسنواصل إعادة تأكيده.

وفي هذا الصدد، نعترف بدور المملكة الأردنية بوصفها الوصي الرسمي على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وندعم جهود ملك المغرب، رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، للحفاظ على الوضع الخاص للمدينة المقدسة بوصفها رمزا للتراث المشترك للبشرية والديانات التوحيدية الثلاث. ونلاحظ باهتمام بيانات السلطات الإسرائيلية بشأن الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس.

ونرحب بالزيارة التي قامت بها في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية. إن أثر هذا النزاع على الأطفال غير مقبول. فقد قُتل بعضهم أو أصيب بجروح خطيرة، بينما جُند آخرون وتعرضوا للاستغلال. ونردد ما ورد في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) ونحث كلا من القوات الإسرائيلية والجماعات

من منازلهم. بينما شهدت بالفعل العديد من العائلات هدم ممتلكاتها في مناطق متفرقة في الأرض الفلسطينية المحتلة. أما في القدس الشرقية، ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد وصلت معدلات هدم المباني الفلسطينية أو تلك التي أجبر ملاكها على إغلاقها بعد صدور أوامر بهدمها إلى ٥٣ في المائة وذلك حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، مقارنة بنسبة ٢٧ في المائة خلال السنوات الخمس السابقة.

ثالثاً، منع الأنشطة الاستيطانية التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تعيد التقارير بالمصادقة على عشرات الخطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في مناطق مثل القدس والخليل والأغوار، هذا إلى جانب الارتفاع المتواصل في وتيرة العنف المرتبط بالمستوطنين. ونشدد هنا أن بناء وتوسيع المستوطنات والطرق التابعة لها يشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات المجلس، فضلا عن قطعها تواصل المناطق الفلسطينية، الأمر الذي يقوض حل الدولتين.

إننا وإذ نؤكد على ضرورة وقف جميع هذه الانتهاكات وتحمل إسرائيل مسؤولياتها وفقاً للقانون الدولي، ندعو الجانبين لتغليب لغة الحوار والتهديئة والابتعاد عن المواقف المتطرفة.

كما تقتضي الفترة الراهنة الابتعاد والتوقف عن أي إجراءات عقابية من شأنها أن تعمق الخلافات بين الطرفين، لا سيما تلك المتعلقة بقيام الجمعية العامة بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية. ونشدد على ضرورة تكثيف التواصل والتعاون بين الطرفين لمعالجة المسائل الشائكة والاتفاق على إجراءات لبناء الثقة.

لا بد من إعادة الأمور إلى مسارها السلمي وخلق آفاق سياسية، تصاحبها إجراءات عملية لتحسين الوضع على أرض الواقع، أملاً بالعودة العاجلة إلى المفاوضات بهدف إعلان دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل.

السيدة بونغو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته. وأرحب أيضاً بمشاركة ممثلي دولة فلسطين ذات مركز المراقب وإسرائيل في مناقشة اليوم المفتوحة.

ويتحتم تجنب جميع أعمال العنف ضد السكان المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتدمير، واحترام أرواح الأفراد وسلامتهم، وفقا للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. ومن الأهمية بمكان أن يحاسب مرتكبو أعمال العنف على هذه الأعمال. فالإفلات من العقاب لا يولد سوى المزيد من العنف.

هذه هي المرة الثانية التي يتناول فيها المجلس هذه المسألة هذا الشهر. وكما فعلت في ٥ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9236)، لا بد لي من أن أدعو مرة أخرى إلى وقف التحريض والاستفزاز والكلمات التحريضية، وأن أدعو كلا الجانبين مرة أخرى إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي قرارات أو إجراءات انفرادية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاع. وفي ذلك الصدد، لا بد لي من التأكيد على أن احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس ودور الأردن بوصفه الوصي أمر أساسي.

وينبغي مواصلة التدابير التي تسهم في خفض التصعيد وتحسين الظروف المعيشية للناس، مثل تخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع بين غزة وإسرائيل، وتوسيع نطاقها قدر الإمكان. فالتدابير العقابية أو القيود الإضافية لا تقضي إلى بناء الثقة.

ونتطلع إلى توقيع ١٤ فصيلا فلسطينيا على إعلان الجزائر كخطوة أولى نحو حل خلافاتهم، بغية إجراء انتخابات. ونتطلع إلى تنفيذه تنفيذًا ناجحًا.

ندين كلا من هدم مدرسة مولها المانحون في مسافر يطا والوجود غير المقبول لتجوييف تحت أراضي مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة. إذ يستحق الأطفال حماية خاصة. ومن غير المقبول أن يقعوا ضحايا للعنف وأن تتعرض حقوقهم، بما في ذلك حقهم في التعليم.

كما نعرب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية في الأرض المحتلة ونكرر التأكيد على أهمية قيام جميع أجهزة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتعبئة دعمها ومساعدتها للشعب الفلسطيني.

الفلسطينية المسلحة على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونكرر التأكيد على ضرورة احترام الطرفين لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

وفيما يتعلق بالمسألة الحساسة المتمثلة في إعادة الرفات البشرية إلى الأسر الفلسطينية والإسرائيلية، ندعو الطرفين إلى إيجاد حل يهيئ مناخا من الثقة بغية تيسير تحقيق سلام دائم. وتزداد حساسية تلك المسألة لأنها تتعلق باحترام طقوس الجنازة، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من ثقافة وهوية كلا الطرفين.

وتؤكد غابون من جديد التزامها بحل الدولتين، والذي تعيش بموجبه كلتا الدولتين في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومُعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس. ولتحقيق ذلك، لا بد من توفير الإرادة القوية للطرفين، بالإضافة إلى الحوار واستئناف المفاوضات بحسن نية. وفي ذلك الصدد، فإن دور بلدان المنطقة والبلدان التي لها تأثير على الطرفين يكتسي أهمية حاسمة لضمان استئناف محادثات السلام وإزالة العقبات التي تقف في طريق حل الدولتين.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا الكامل للمنسق الخاص فينسلاند في جهوده الدؤوبة لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته هذا الصباح، وكذلك الأمين العام على أحدث تقاريره الفصلية (S/2022/945) عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). أحيي وفدي فلسطين وإسرائيل.

إن الحالة التي أبلغنا بها مقلقة وخطيرة. فقد أسفرت الزيادة الكبيرة في أعمال العنف والاشتباكات في الأشهر الأخيرة عن عشرات القتلى ومئات الجرحى. وكل حالة وفاة هي مأساة، ومن واجب الجميع بذل كل ما يلزم من جهود لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح.

إن العداء المتزايد بين الطرفين، الذي أدى إلى الدمار والموت، أمر غير مقبول، لأنهما ملزمان بالامتثال لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية بوصفها الوصي على الأماكن المقدسة في القدس، وهو الدور الذي ينبغي التمسك به.

وبعد أيام قليلة من الأحداث في القدس وردت أنباء عن التدابير العقابية التي فرضتها حكومة إسرائيل على الشعب الفلسطيني وقيادته والمجتمع المدني. وتدعو البرازيل السلطات الإسرائيلية إلى مراجعة تلك القرارات وإلغائها فوراً. وحقيقة أن هذه التدابير اتخذت انتقاماً واضحاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٧ تجعلها أكثر شجبا.

وبينما نواصل رصد الحالة على أرض الواقع عن كثب، نحث كلا الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب الاستنزافات والإجراءات الانفرادية، بما في ذلك الخطب الرنانة الساخنة، التي يمكن أن تزيد من تفاقم التوترات.

يمثل تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني خطوة مهمة نحو السلام. وقد أحاط المنسق الخاص بالمجلس مؤخرا علماً ببعض التدابير المثيرة للاهتمام التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني والتصدي لتحدي الحوكمة. ويمكن للنمو الاقتصادي أن يسهم في المصالحة فيما بين الفلسطينيين، مما يشكل خطوة حاسمة نحو تحقيق الاستقرار واستئناف الحوار الحقيقي. ويجب ألا ننسى الدور الذي يؤديه الفقر وانعدام الأمن الغذائي واليأس في تهيئة أرضاً خصبة مثالية لازدهار القوى المتطرفة.

ولا تزال الحالة في غزة مصدر قلق بالغ. ولا يزال خطر التصعيد قائماً، والظروف الإنسانية على الأرض لا تتحسن، حيث يستمر الحصار في انتهاك حقوق الإنسان وإعاقة جهود التنمية. ولا بد من عمل المزيد لمعالجة تلك الحالة والسماح للاقتصاد بالنمو.

كما يجب عدم نسيان اللاجئين الفلسطينيين وسط العديد من الأزمات الإنسانية المستمرة. ولطالما اضطلعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بدور حيوي في توفير الإغاثة والمساعدة لملايين الأشخاص في العديد من البلدان والإسهام في الاستقرار في الشرق الأوسط. وتكرر البرازيل

وتؤكد إكوادور من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتكرر التزامها بتخفيف حدة الحالة الصعبة التي يواجهها. ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة حق شعب إسرائيل في العيش في سلام، وهو حق لن يتم إعماله إلا من خلال حل سياسي ونهائي وعادل للطرفين، بوجود دولتين - فلسطين وإسرائيل - على أساس حدود عام ١٩٦٧ المعترف بها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، نعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية، التي تؤثر على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين وتجعل استئناف المفاوضات أصعب.

وأخيراً، نؤكد من جديد اقتناعنا بأن للطرفين الحق في العيش في سلام وكرامة. ونحثهما مرة أخرى على إبداء الإرادة السياسية وبذل جهود جماعية لاستئناف مفاوضات موثوقة وتكثيف الاتصالات الدبلوماسية الإقليمية والدولية بغية تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال البرازيل تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في إسرائيل وفلسطين بعد عام آخر اتسم بدورات من العنف أسفرت عن عدد كبير من القتلى المدنيين، كما وثق ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومن بين الضحايا عدة أطفال، إسرائيليون وفلسطينيون، كان ينبغي تجنبهم عواقب الأعمال القتالية. وكما أفادت تقارير الأمم المتحدة، كان عام ٢٠٢٢ أكثر الأعوام دموية للفلسطينيين في الضفة الغربية على مدى السنوات الـ ١٦ الماضية. وينبغي أن نمنع استمرار هذا الاتجاه المؤسف في عام ٢٠٢٣. وتبرز هشاشة الحالة الحاجة الملحة إلى تجديد التزام مجلس الأمن بحل هذا النزاع الذي طال أمده.

بيد أن الآفاق ليست مشجعة. إذ لم يكد هذا العام يبدأ حتى عقد المجلس بالفعل جلسة طارئة في ٥ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9236) استجابة للأحداث المفزعة في القدس، في أعقاب اقتحام وزير الأمن الوطني الإسرائيلي بإحات الحرم القدسي الشريف. إن الحساسية تجاه القدس معروفة جيداً، وكذلك أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن لأماكنها المقدسة. وتؤيد البرازيل الدور الخاص الذي

وكما سمعنا من المنسق الخاص للتو، فليس ثمة ما نبني بأي انفراج في هذا النزاع. وتشمل الدوافع توسيع المستوطنات، واستمرار هدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها، وزيادة الهجمات اليومية ضد المدنيين.

إن الإجراءات الأحادية التي تتخذها إسرائيل، في انتهاك للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تقلل من احتمال إجراء محادثات مباشرة بين الطرفين، وعلى المدى الطويل، تقلل أيضا من احتمال التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وسياسة المواجهة والعداء وعدم التعاون تلك تضر بشدة بأمن كل من إسرائيل والفلسطينيين. ولن تحقق السلام العادل والدائم الذي يطمح إليه كلاهما، والذي يستحقانه.

ونحث إسرائيل على معالجة الحالة الإنسانية في فلسطين بشكل بناء. ويجب أن توقف التوسع الاستيطاني غير القانوني، الذي يتعارض بوضوح مع القانون الدولي. ويجب عليها أيضا أن تتصدى للتطرف والعنف بين المستوطنين.

كما نحث إسرائيل على السماح لمنظمات المجتمع المدني والأفراد بالقيام بعملهم بحرية دون خوف أو انتقام. ونعتقد أن هذه المنظمات يمكن أن تؤدي دورا هاما في تعزيز السلام والتفاهم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ونظرا للحالة الإنسانية المزرية في فلسطين، بما في ذلك غزة، ندعو إلى تقديم دعم متزايد ومستدام ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وسيتيح لها هذا الدعم الاضطلاع بعملها الهام المتمثل في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويظل البحث عن حل قائم على وجود دولتين، على أساس قرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، هو الإطار التوجيهي لعمل المجلس. وقد ذكر ذلك الموقف مرارا وتكرارا، بما في ذلك في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وهما يشكلان أساس جميع الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية الرئيسية الرامية إلى

دعمها للأونروا، ونردد الدعوات لتجديد الجهود لاستعادة قدرات الوكالة، حيث أن نقص التمويل المزمع ما زال يهدد بترك الناس دون مساعدة. وتؤكد البرازيل من جديد التزامها الطويل الأمد بحل الدولتين، حيث تعيش فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها ومعترف بها دوليا. لكن مع كل يوم يمر، وفي غياب عمل ذي مغزى، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن، يبدو أن قابلية حل الدولتين للتطبيق تتوارى بعيدا في الأفق.

وتدين البرازيل كل الإجراءات المتخذة في محاولة لخلق أمر واقع على أرض الواقع وتغيير التركيبة السكانية للأراضي الفلسطينية، مثل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعمليات الهدم، التي تتسبب في التشريد القسري للسكان الفلسطينيين. وهذه الأعمال تشكل انتهاكات لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين من خلال التقويض المنهجي لإمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة للأراضي ومستقلة وقادرة على البقاء وذات سيادة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن امتنان البرازيل لعمل المنسق الخاص، السيد فينسلاند، وإحاطاته الإعلامية المفصلة لمجلس الأمن وجهوده الدؤوبة لتخفيف حدة التوترات على أرض الواقع. وتتفق البرازيل مع تقييمه العام بأن الاكتفاء بمجرد إدارة هذا النزاع إلى الأبد ليس خيارا قابلا للتطبيق. ويتعين على المجلس أن يفكر مليا في الدور الذي ينبغي أن يضطلع به من أجل الإسهام بفعالية في كسر حلقات العنف المفرغة تلك وتنشيط عملية السلام المتوقفة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): نشيد باليابان على حكمتها التي تجلت في عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أحد أهم المواضيع المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ونشكر المنسق الخاص، السيد تور فينسلاند، على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى مشاركته الدؤوبة في البحث عن سلام دائم في الشرق الأوسط. وتتعهد موزامبيق بتقديم دعمها الكامل لذلك المسعى الهام، ونتمنى له المثابرة.

عنف المستوطنين. وتجب مساءلة المسؤولين عن أفعالهم. تدين فرنسا سياسة الاستيطان وتدعو إلى وقف المزيد من الخطط الرامية إلى ضم المستوطنات أو إنشائها. كما تدعو فرنسا السلطات الإسرائيلية المنتخبة مؤخرا إلى عدم إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية. ويساور فرنسا القلق أيضا إزاء التدابير الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية، بما في ذلك احتجاز الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية والجزءات المفروضة على كبار المسؤولين الفلسطينيين وتعليق مشاريع البناء الفلسطينية في المنطقة جيم في الضفة الغربية. تدعو فرنسا إسرائيل إلى التراجع عن تلك التدابير وأن تكرر تأكيد التزامها بالقانون الدولي وتأييدها الثابت لدور محكمة العدل الدولية.

ثالثا، يجب علينا إعادة إطلاق عملية السلام التي توقفت منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٤ في أقرب وقت ممكن. إن زيادة التوترات في الضفة الغربية والقدس نتيجة لانعدام أي أفق سياسي. ولا تزال فرنسا تؤيد حل الدولتين وأن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. وفرنسا ملتزمة بالعمل لأجل تنفيذ ذلك الحل في إطار القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووفقا للمعايير المتفق عليها دوليا. فذلك هو الحل الوحيد الذي يلبي التطلعات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى السلام والأمن.

ولن يتسنى تخفيف حدة التوترات إلا بتوفر أفق سياسي ذي مصداقية. وبالتالي تدعو فرنسا جميع أعضاء المجلس، فضلا عن دول المنطقة، إلى الإسهام الفعال في إحياء جهود السلام، وهي على استعداد للاضطلاع بدورها تحقيقا لتلك الغاية جنبا إلى جنب مع شركائها.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، على إحاطته الشاملة.

كما ذكر آخرون، كان عام ٢٠٢٢ أكثر الأعوام دموية بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أن بدأت الأمم المتحدة

إحلال السلام في المنطقة، بما في ذلك الجهود الواردة في مرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط.

ونرى أنه ما من حل عسكري للنزاع، كما أثبتت عقود العنف مرارا وبكل ألم. وفي هذا السياق، نحث الإسرائيليين والفلسطينيين بقوة على العمل معا بشكل بناء والتعاون من أجل إرساء الأساس لسلام دائم.

وتؤكد موزامبيق من جديد موقفها الثابت والمبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق دولة إسرائيل في الوجود.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص على الإحاطة التي قدمها. وأود أن أشدد اليوم على ثلاث نقاط.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن يحشد قواه لمنع التصعيد على أرض الواقع. كان عام ٢٠٢٢ مميتا للغاية. وقد اتسمت بداية هذا العام أيضا بمستوى عال جدا من العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية. ودورة العنف تلك لا يمكن أن تستمر، ويجب أن تنتهي.

وتدعو فرنسا الطرفين إلى التحلي بضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراء أحادي يمكن اعتباره استفزازا، مثل الزيارة التي قام بها وزير الأمن القومي الإسرائيلي إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل في ٣ كانون الثاني/يناير. تذكّر فرنسا بالتزامها باحترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس. وسوف تنجم عن أي تصعيد جديد عواقب وخيمة. لذلك يجب على الجانبين أن يثبتا مسؤوليتهم. ونذكرهما، وخاصة إسرائيل، بضرورة احترام القانون الدولي الإنساني. كما تؤكد فرنسا من جديد التزامها بأمن إسرائيل وستدين جميع الهجمات التي تستهدف أراضيها أو مواطنيها.

ثانيا، تقع على عاتق المجلس المسؤولية عن كفالة الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك قراراته التي يدين العديد منها، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) سياسة الاستيطان. وتدعو السلطات الإسرائيلية المنتخبة مؤخرا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء تزايد

على المسيحيين، مثل تدنيس المقبرة البروتستانتية على جبل صهيون التي أسسها صموئيل غويات السويسري المولد. وندعو إلى اتخاذ تدابير ملموسة لدعم التعايش السلمي بين جميع الطوائف في القدس. كما يساور سويسرا القلق إزاء ضعف السلطة الفلسطينية، لا سيما نتيجة لاحتجاز الضرائب المستحقة لها وعدم إجراء الانتخابات منذ وقت طويل. في ذلك الصدد، نذكر بأن التدابير التي اعتمدها الجمعية العامة تعبر عن إرادة المجتمع الدولي ويجب ألا تخضع لأي تدابير انتقامية. يكرر بلدي أيضا دعوته إلى إجراء انتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، بما يسهم في إضفاء الشرعية على المؤسسات واستعادة الوحدة السياسية الحاسمة لتحقيق حل الدولتين.

وتدعو سويسرا قادة جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية أو الخطاب التحريضي بما قد يؤدي إلى المزيد من العنف وتقويض جهود السلام. ونشجع الأطراف على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع واستعادة الأفاق السياسي اللازم للتوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين وفقا للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسويسرا على استعداد لتيسير استئناف حوار ذي مصداقية تحقيقا لتلك الغاية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المنسق الخاص السيد تور فينسلاند على إحاطته الشاملة عن الحالة في منطقة الشرق الأوسط في سياق عملية التسوية في الشرق الأوسط.

كما سمعنا جميعا من السيد فينسلاند، لا تزال الحالة المحيطة بالنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي متقلبة. ففي الضفة الغربية لنهر الأردن تواصل قوات الأمن الإسرائيلية غاراتها العسكرية الوحشية التي أسفرت آخرها عن إطلاق النار على فلسطينيين اثنين في الجزء الجنوبي من جنين. عليه اندلعت أعمال عنف منتظمة حول قطاع غزة وأسفرت عن وقوع خسائر في الأرواح في كلا الجانبين. كما قتل الجيش الإسرائيلي خلال العام الماضي ما لا يقل عن ٢٢٤ مدنيا فلسطينيا من بينهم ٦١

رصد الأحداث التي وقعت في النزاع. كما أدت الهجمات المميتة في إسرائيل إلى زيادة تصعيد التوترات وأصبح خطر التصعيد حقيقيا. تتوقع سويسرا من جميع الأطراف أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين والأشخاص غير المقاتلين. وتدعو إلى إجراء تحقيقات في ادعاءات الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية. ونظرا لكثرة حوادث العنف من جانب المستوطنين، تدعو سويسرا إسرائيل أيضا إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني تجاه السكان الخاضعين للاحتلال. علاوة على ذلك، تشعر سويسرا بالجزع إزاء عدد الأطفال من ضحايا العنف وانتهاكات القانون الدولي. ونرحب بالحوار الذي أطلقته الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في إسرائيل والأرض الفلسطينية. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة ذلك الحوار واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأطفال.

يرحب بلدي أيضا باستعداد الحكومة الإسرائيلية المنتخبة حديثا لمتابعة اتفاقات التطبيع مع الدول العربية. ونود أيضا أن يتمكن الفلسطينيون من الاستفادة من تلك التطورات الجديدة. وعلاوة على ذلك، نشجع الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ تدابير اقتصادية بناءة، خاصة بمنح المزيد من تراخيص البناء في المنطقة جيم والمزيد من تصاريح العمل في إسرائيل لتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين. في غضون ذلك تشعر سويسرا بالقلق إزاء النية المعلنة للحكومة الإسرائيلية المنتخبة حديثا توسيع المستوطنات، بما في ذلك من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية. وكما أوضح مجلس الأمن سلفا، فإن المستوطنات، بما فيها البؤر الاستيطانية مثل حومش، تعد انتهاكا للقانون الدولي، كما تشكل عقبة أمام السلام وتقوض إمكانية حل الدولتين.

في ذلك الصدد، تود سويسرا أن تؤكد من جديد - كما فعل جميع أعضاء مجلس الأمن في جلسته الطارئة المعقودة في ٥ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9236) - أن احترام الوضع الراهن في الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل عنصر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. يساور بلدي القلق أيضا إزاء زيادة الهجمات

ومن العوامل التي تعقد التسوية الفلسطينية الإسرائيلية استمرار الصدد بين فتح وحماس، الأمر الذي يضعف الموقف التفاوضي للجانب الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، نقف على أهبة الاستعداد إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين، وفي مقدمتهم أصدقائنا المصريون، لتقديم المساعدة اللازمة في الاستعادة السريعة للوحدة الفلسطينية الداخلية على أساس منظمة التحرير الفلسطينية. وننوه بإسهام الجزائر في التوقيع على إعلان الجزائر بشأن الوحدة الوطنية الفلسطينية.

ولا يزال موقفنا من التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية ثابتا ولم يتغير. فنحن ندعو إلى تحقيق تطورات الفلسطينيين المشروعة إلى إقامة دولة مستقلة خاصة بهم، داخل حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل وفقا للإطار القانوني الدولي المعترف به عالميا. ونعتقد أن تلك الصيغة هي السبيل الوحيد لضمان أمن إسرائيل وتحقيق التطورات الوطنية للشعب الفلسطيني.

ومن الأهمية بمكان أن تؤيد أغلبية الدول في جميع أنحاء العالم تلك السياسة، كما تم تأكيده في كانون الأول/ديسمبر خلال التصويت على مجموعة قرارات الجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط (انظر A/77/PV.52)، بما في ذلك تمديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حتى عام ٢٠٢٦. ونحن، من جانبنا، نولي أهمية كبيرة لتوفير المساعدة الإنسانية الشاملة للمحتاجين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة من خلال الوكالات الإنسانية الدولية بقيادة الأونروا. ونعتقد أن من الحيوي مواصلة تقديم المساعدة المالية للوكالة حتى تتمكن من مواصلة عملها من دون انقطاع لمساعدة ملايين اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ونود أن نشدد مرة أخرى على أهمية عقد اجتماع للوسطاء الدوليين في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على المستوى الوزاري وإقامة تعاون مجد بين تلك الآلية والفلسطينيين والإسرائيليين وأصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين. وعلى الرغم من تلقي دعم العديد من الدول، فإن عمل اللجنة الرباعية معلق حاليا بسبب عدم

طفلا. واستمر العنف ضد القصر حتى أثناء زيارة الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، للضفة الغربية.

بيد أن الإسرائيليين يُقتلون أيضا، ونؤكد مجددا حق إسرائيل في الأمن. في الوقت نفسه، تواصل تل أبيب تعزيز الجزاءات والتدابير الاقتصادية الانفرادية لتوسيع نطاق سياستها الاستيطانية وإضفاء الشرعية عليها، بما في ذلك مصادرة الممتلكات الفلسطينية وهدم المنازل وإنشاء البؤر الاستيطانية. فوفقا لمعهد القدس للأبحاث التطبيقية تم حتى الآن بناء ٢٤٣ مستوطنة غير شرعية في الضفة الغربية. وهناك تقارير يومية أيضا عن إلحاق أضرار بالممتلكات الفلسطينية وتدمير الأراضي الزراعية والاعتقالات الجماعية، بعضها بدون أي تهمة موجهة إلى المعتقلين، حيث وثقت أكثر من ٨١٥ حالة اعتقال منها في العام الماضي. وإزاء هذه الخلفية، نشعر بالقلق بسبب المناقشة المحتملة بين القيادة الإسرائيلية المنتخبة مؤخرا بشأن إصلاح للنظام القانوني للبلد من شأنه أن يسمح، في جملة أمور، بالاستخدام غير المتناسب للقوة، وهو ما قوبل بالغضب حتى بين الإسرائيليين أنفسهم وتسبب في اندلاع مظاهرات واسعة النطاق في تل أبيب. ونحن مقتنعون بأن تلك الخطوات غير القانونية والاستقرارية تهدد بعرقلة احتمالات التنفيذ النهائي لحل الدولتين الذي تؤيده الأمم المتحدة، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود عام ١٩٦٧.

ونود أن نشير بشكل منفصل إلى أن جدول أعمال الشرق الأوسط يتضمن موضوعا حساسا مثل وضع القدس - مهد الديانات التوحيدية الثلاث - والأماكن المقدسة الموجودة هناك. ولا يزال الجدل المحيط بالمدينة أحد المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار لا في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل كذلك في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ومن المهم، في ذلك السياق، ضمان المساواة في وصول جميع المصلين إلى الأماكن المقدسة في المدينة وعدم تغيير الوضع الراهن. وفي ذلك السياق، نسلط الضوء على دور الأردن والعائلة المالكة الهاشمية بوصفهما وصيان على الأماكن المقدسة في القدس.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الشاملة بشأن آخر التطورات في الشرق الأوسط. تأتي هذه المناقشة المفتوحة في وقت مناسب في أعقاب التوترات المتصاعدة مؤخرا في الميدان. وقد ثبت أن العام الماضي كان أكثر الأعوام دموية في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في الذاكرة الحديثة، وكما رأينا، فإن بداية هذا العام اتسمت بالفعل بمزيد من الحوادث، بما في ذلك القرارات السياسية، التي يمكن أن تؤدي بسهولة إلى التصعيد وتهدد الاستقرار الإقليمي.

ومن المؤسف للغاية أننا ما زلنا نشهد خسائر مأساوية يتكبدها الجانبان. فلا بد من تجنب القرارات الاستفزازية والإجراءات الانفرادية، فضلا عن الخطب التحريضية، وإدانتها، لأنها ستستمر بلا شك في مفاجمة الحالة الهشة أصلا وتقويضها ولن تسهم إلا في زيادة عدم الاستقرار. وتشكل التطورات التي شهدناها في الأماكن المقدسة وحولها في ٣ كانون الثاني/يناير أحد الأمثلة على ذلك.

وكما أوضحنا في الجلسة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن في ٥ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9236)، تعيد مالطة التأكيد على ضرورة ضمان سلامة الأماكن المقدسة والتمسك بالوضع القانوني والتاريخي الراهن واحترامه احترامًا كاملاً في جميع الأوقات. وما زلنا نعترف بالدور الراسخ للمملكة الأردنية الهاشمية بوصفها الوصي على الأماكن المقدسة ونحترمه.

ويساورنا القلق إزاء الإجراءات الانفرادية التي تسعى إلى معاقبة الأطراف السياسية الفاعلة على التماس سبل الانتصاف القانونية الدولية. وبوصفنا دولة عضوا ملتزمة بتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد، نجد أن ذلك النهج غير بناء. ونأمل أن يعاد النظر في التدابير المعلنة كإشارة إيجابية للسلام والاستقرار في المنطقة. وعلى نطاق أوسع، فإن الإعلانات السياسية التي تتادي بالالتزام بالنهوض بالمستوطنات وتطويرها في جميع أنحاء أرض إسرائيل - في الجليل والنقب ومرتفعات الجولان ويهودا والسامرة - تبعثنا بالمثل أكثر فأكثر عن حل الدولتين.

رغبة الولايات المتحدة في مواصلة التعاون المتعدد الأطراف، وسعيها بدلا من ذلك إلى خصخصة ملف الشرق الأوسط بالكامل. ولكن، أظهرت التجربة والممارسة أن محاولات قطع تلك العقدة المستعصية المعقدة من الصراعات بمفردها عن طريق الاستعاضة عن الحل العادل بتدابير اقتصادية محكوم عليها بالفشل. والنتيجة المباشرة لنهج الهواة ذاك هي استئناف الاشتباكات المسلحة، مما يسبب معاناة لا توصف للمدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وندعو الأمين العام، بوصفه أحد الأطراف في المجموعة الرباعية، إلى أن يبادر إلى النهوض بالجهود المتعددة الأطراف داخل تلك الهيئة.

وإجمالا، نشعر بخيبة أمل وجزع شديدين لأن القضية الفلسطينية - شأنها شأن عدد من قضايا الشرق الأوسط الأخرى - أصبحت تدريجيا ثانوية، إن لم تكن في المرتبة الثالثة، من حيث الأهمية التي توليها لها الدول الغربية. ويتضح ذلك بشكل لافت للنظر من الغياب شبه التام للممثلين الغربيين عن قائمة الوفود المشاركة في مناقشة اليوم المفتوحة، في حين أن أولئك الممثلين أنفسهم على استعداد تام للتكلم في مجلس الأمن بشأن أوكرانيا. وذلك يحمل في طياته الكثير.

وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى أن أعمال عدد من الدول الغربية تسببت تحديدا في اندلاع غالبية النزاعات في الشرق الأوسط، فإننا نعتقد أن النزاعات الإقليمية ينبغي ألا تقع رهينة للمنافسة الجيوسياسية. وبغية إعطاء زخم متجدد للتسوية في الشرق الأوسط، أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى توطيد مواقف الأطراف الفاعلة الخارجية. وثمة حاجة إلى العمل الدؤوب لتحقيق تلك الغاية من خلال إقامة تعاون جماعي مع دول المنطقة، التي لا يمكن المبالغة في تقدير دورها في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونود أن نشير مرة أخرى، في ذلك الصدد، إلى مبادرة وزير الخارجية الروسي، السيد سيرغي لافروف، بعقد اجتماع للمجموعة الرباعية مع ممثلي الدول العربية. ونعتقد أن أهمية تلك المبادرة تتزايد، خاصة وأن الأغلبية الساحقة من الأطراف الفاعلة في الشرق الأوسط تؤيد استئناف عمل المجموعة الرباعية بوصفها الآلية الوحيدة المعترف بها دوليا لعملية السلام في الشرق الأوسط التي أقرها مجلس الأمن.

وتعلق أهمية كبيرة على الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة. وأي إجراءات انفرادية من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم حالة متوترة بالفعل هي غير مقبولة.

وفي أعقاب قرار الجمعية العامة الذي طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (القرار ٢٤٧/٧٧)، شهدنا إعلان الحكومة الإسرائيلية الجديدة عن سلسلة من التدابير ضد السلطة الفلسطينية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تمنع الطرفين من التوصل إلى حل سلمي من خلال الحوار المباشر والمفاوضات، على أساس الثقة المتبادلة بين الجانبين.

وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية. ويشير التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة (S/2022/945) إلى استمرار مستوى عالٍ من العنف في الضفة الغربية على أساس يومي، وقد شهدنا بالفعل وقوع عدد من الإصابات هذا العام. وفي ذلك الصدد، تدعو اليابان إلى أقصى درجات ضبط النفس للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة.

وتؤيد اليابان الجهود المتواصلة التي يبذلها السيد فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتبذلها بلدان المنطقة، مثل الجزائر ومصر، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

وتتشدد اليابان على الدور الحيوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مساعدة الشعب الفلسطيني. وقد تبرعنا، في العام الماضي، بحوالي ٣٠ مليون دولار للأونروا وخصصنا ٣٣ مليون دولار أخرى هذا العام، بما في ذلك المساعدات الطبية والتعليمية والغذائية. وتأمل اليابان في أن تسهم هذه المساعدة في بناء السلام في فلسطين. ولا تزال القاعدة المالية للأونروا هشة، وتود اليابان أن تدعو المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، إلى النظر في تقديم المزيد من المساهمات المالية للوكالة.

وأود أن أختتم ببياني بالتأكيد مجدداً على تصميم اليابان القوي على ألا تدخر جهداً في الدفع باتجاه حل الدولتين، تمشياً مع قرارات

وعلى الجبهة الأمنية، تواصل مألظة إدانتها القوية لأي أعمال تعرض حياة المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين للخطر. ويشمل ذلك الهجمات الإرهابية التي ترتكب ضد إسرائيل، وهي هجمات غير مقبولة، والعمليات العسكرية الإسرائيلية وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، الأمر الذي يسفر عن خسائر في أرواح الفلسطينيين. وسندعو بالمثل إلى تحقيق العدالة والمساءلة للضحايا - وهم في معظم الحالات من النساء والأطفال، الذين يعانون بشكل غير متناسب في ظروف الصراع.

ويظل يساور مألظة القلق إزاء الحالة الإنسانية في غزة وتزداد مرة أخرى على أهمية فتح نقاط العبور وضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق. وتظل مألظة تشيد بالمساعي الهامة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم ومناصرتهم، ولا سيما في ميداني التعليم والرعاية الصحية، وتعتبر الوكالة قوة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وكذلك ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه لتمويل الوكالة، التي تمس حاجتها إلى التبرعات.

وختاماً، تؤكد مألظة مرة أخرى التزامها بالتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع معالجة التطلعات المشروعة لكلا الجانبين وجعل القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً. وما زلنا مقتنعين بأن هذا يمثل الحل الوحيد للسلام في المنطقة وأن الحوار والتزامات أصحاب المصلحة المعنيين ضرورية للتوصل إلى تسوية تتجنب المزيد من العنف والمعاناة والتصعيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لليابان.

عقد مجلس الأمن جلسة طارئة في ٥ كانون الثاني/يناير رداً على زيارة قام بها وزير إسرائيلي إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل في القدس (انظر S/PV.9236). إن اليابان تقرّ بالدور الخاص الذي يضطلع به الأردن بوصفه الوصي على الأماكن المقدسة في القدس

ثانياً، يجب أن نضغط من أجل إجراء تغييرات ملموسة. وبدلاً من إدارة النزاع، نحتاج إلى وضع خطوات ملموسة لإنهائه والتحرك نحو حل سلمي. فلا يمكن أن يكون هناك مجال للاستقزاز. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تكف عن السياسات العقابية تجاه الفلسطينيين. ويجب ألا تعوق الفلسطينيين عن الوفاء بحقوقهم الاقتصادية. ويجب أن تحافظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة. ويجب عليها أن تتمسك بالقانون الدولي وأن تستأنف عملية سلام ذات مصداقية لتحقيق حل الدولتين، على أساس المعايير المتفق عليها دولياً.

ثالثاً، أدعو الجميع إلى مواصلة تقديم الدعم الذي تمس الحاجة إليه. فقد توقع الكثيرون أن الركود الاقتصادي يلوح في الأفق. وبالنسبة لملايين الفلسطينيين، فإن المصاعب ستتضاعف لا غير. فأكثر من مليوني فلسطيني في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتلمي علينا الإنسانية ألا نتركهم يعانون في صمت، لا سيما في هذا الوضع الصعب.

ويجب أن يكون عام ٢٠٢٣ عام التقدم في حل القضية الفلسطينية. ومن مسؤوليتنا الجماعية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي مرة واحدة وإلى الأبد.

ورسالتني إلى الإخوة والأخوات الفلسطينيين هي أن يدعوا النضال يوحدكم لا أن يفرقهم. وستظل إندونيسيا ثابتة في دعمها للشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أود في البداية أن أعرب مجدداً عن التهئة لكم على تولي أعمال المجلس خلال الشهر الجاري. وأتوجه بالشكر للإحاطة المقدمة من السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

في الوقت الذي كنا نتطلع فيه جميعاً لاستقبال عام جديد ننعم فيه بالهدوء والأمن والاستقرار في ظل ما شهده العام الماضي من توتر إقليمي ودولي، فوجئت مصر وكافة دول العالم باقتحام وزير

الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير الدولية. فهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم لكل من إسرائيل وفلسطين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ٣ دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. وستتبعه الأعضاء الومضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ٣ دقائق.

وأعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم.

وأتمنى لجميع الأعضاء سنة جديدة سعيدة. فلنعمل معاً لجعل عام ٢٠٢٣ عاماً أفضل للشعب الفلسطيني.

عاماً بعد عام، وبينما نشغل بالإدلاء ببيانات هنا في الأمم المتحدة، تزداد الحالة في فلسطين سوءاً. وعلى الرغم من أن الصرخة المطالبة بالعدالة يتردد صداها في كل ركن من أركان هذه المنظمة، إلا أن الظلم والعنف تجاه الفلسطينيين يزدادان حدة. وتكشف تقارير الأمم المتحدة أن عام ٢٠٢٢ كان أحلك عام للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٥. فقد قتل مئات الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة السياسية تتقلت من أيدينا كما كانت دائماً. يجب أن ينتهي الوضع الراهن. ويجب أن نكسر حلقة القلق والتعاس وأن نوقف المعايير المزدوجة.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط: أولاً، ترحب إندونيسيا بقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٧ الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. وستكون هذه هي الفتوى الثانية لمحكمة العدل الدولية بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة. لقد كان هناك العديد من الآليات والتقارير والقرارات بشأن فلسطين، ولكن لم يحدث أي تغيير كبير. والعمل كالمعتاد لا يمكن أن يكون القاعدة. فيجب أن نكفل المتابعة الواجبة لجميع تلك العمليات.

المدنيين العزل، لا سيما الأطفال، سواء من قبل القوات الإسرائيلية أو المستوطنين، وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية، وعمليات الاعتقال، واقتحام المدن الفلسطينية. بالإضافة إلى ضرورة تجنب أي إجراءات من شأنها تغيير الطبيعة القانونية للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، باعتبارها أرضاً فلسطينية محتلة.

ثانياً، عدم المساس بالوضع القانوني والتاريخي القائم بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، واحترام وصاية المملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة.

ثالثاً، رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من ١٥ عاماً وتسهيل نفاذ السلع وحركة الأفراد بين قطاع غزة والضفة الغربية، بجانب دعم المجتمع الدولي لعملية إعادة الإعمار بالقطاع. رابعاً، تقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني ودعم وكالة الأونروا لوفاء بولايتها بصورة كاملة.

خامساً، قيام المجلس بواجباته نحو توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ومحاسبة مرتكبي العنف ضد المدنيين واستهداف المنشآت والبنية التحتية المدنية.

سادساً، تفعيل دور المجموعة الرباعية الدولية وإحياء مفاوضات السلام من أجل تنفيذ حل الدولتين عبر استقلال الدولة الفلسطينية على خطوط ٤ حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمقررات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية.

ختاماً، تؤكد مصر على مواصلة جهودها من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية وإقرار السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط، وتتطلع معكم جميعاً لإنهاء احتلال كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد الجردلي (لبنان): تعمدت حكومة الاحتلال الإسرائيلية أن تفتتح العام الجديد بخطوة مزعومة للاستقرار في القدس، ومستقرة لمشاعر الملايين في الشرق الأوسط والعالم.

الأمن القومي الإسرائيلي للحرم الشريف في القدس الشرقية بصورة استغزائية تخلّ بالوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس الشرقية ورعاية المملكة الأردنية الهاشمية للأماكن المقدسة بالمدينة. وقد قامت مصر والعديد من الدول بإصدار بيانات ترفض وتدّين مثل هذا الإجراء لخطورته على الأمن والاستقرار في القدس الشريف والأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها،

حيث أكدت مصر في بيانها رفض الاقتحام من قبل مسؤول إسرائيلي بصحبة عناصر متطرفة، وحدّرت من تبعاته على الأمن والاستقرار في الأرض المحتلة والمنطقة بأسرها ومستقبل عملية السلام بين الجانبين، داعيةً إلى ضبط النفس والتخلي بالمسؤولية والامتناع عن أية إجراءات من شأنها تأجيج الأوضاع. كما أكد البيان الختامي الصادر عن القمة الثلاثية المصرية - الأردنية - الفلسطينية يوم أمس ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ على ذات الموقف.

غني عن البيان أنه بالرغم من التدهور الذي شهدته الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال عام ٢٠٢٢ الذي وصف من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه يعد العام الأكثر دموية منذ عام ٢٠٠٦، إلا أن المجتمع الدولي حافظ على موقفه الثابت تجاه دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني عبر دعم طلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية بشأن الممارسات الإسرائيلية وتجديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حتى عام ٢٠٢٦ مع زيادة تمويلها من قبل الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة.

وفي ظل تطّلع مصر وكافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لتحمل مجلس الأمن مسؤولياته تجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإنهاء معاناته تحت الاحتلال على مدى عقود، فإن مصر تؤكد أهمية اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحفاظ على حل الدولتين وتحقيق السلام، وذلك على النحو التالي:

أولاً، وقف كافة الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين وتزيد الأوضاع تدهوراً، خاصة التوسع الاستيطاني، وأعمال العنف ضد

يغتتم لبنان هذه الفرصة للتأكيد على دعمه لعمل قوات اليونيفيل في الجنوب اللبناني وجنوب الليطاني، ودورها في خفض التصعيد وتثبيت الأمن والاستقرار في ظل تزايد الانتهاكات الإسرائيلية اليومية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولسيادة لبنان وسلامة أراضيه.

كما يعبر لبنان مرة أخرى عن عميق الحزن للحادثة التي وقعت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ والتي أدت إلى وفاة الجندي شون روني التابع لكتيبة حفظ السلام الأيرلندية وإصابة ثلاثة آخرين. ويؤكد لبنان على محاسبة المسؤولين عن هذه الحادثة الأليمة. وقد ادعى القضاء اللبناني مؤخرا على ٧ متهمين وتم إلقاء القبض على واحد منهم حتى الآن .

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الحمود (الأردن): أود بداية أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بجزيل الشكر على ما بذلتموه من جهد مقدر في تيسير أعمال مجلس الأمن للشهر الحالي. وأشكر أيضا السيد تور فينسلاند على إحاطته للمجلس.

إن العام الماضي شهد تصاعدا خطيرا في دوامات العنف وكان من أكثر الأعوام دموية للشعب الفلسطيني منذ العام ٢٠٠٦ بحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، حيث استشهد خلاله العديد من المدنيين الفلسطينيين والأطفال برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي. وذلك بالإضافة إلى إصابة واحتجاز آلاف آخرين، ناهيك عن تدمير مئات المنازل والممتلكات والمنشآت المدنية والمحاصيل الزراعية والاعتداءات من قبل المستوطنين المتطرفين.

وشكل اقتحام وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف في بداية الشهر الجاري تطورا مدانا وخطيرا، ودفعنا بالمنطقة نحو المزيد من الصراع والعنف وعدم الاستقرار.

إن استمرار إسرائيل بممارساتها غير القانونية واللاشرعية في الأراضي المحتلة تدفع منطقة الشرق الأوسط حتما نحو مزيد من الصراع والعنف، وتحرم شعوب المنطقة من حقها في الأمن والسلام، وتهدد الأمن والسلم الدوليين.

يدين لبنان بشدة اقتحام الحرم الشريف في ٣ كانون الثاني/يناير من قبل وزير الأمن القومي المتطرف في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، ويعتبره انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخرقا واضحا للوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس. كما يدين لبنان الاعتداء من قبل متطرفين إسرائيليين على المقبرة المسيحية في جبل صهيون في ٤ كانون الثاني/يناير، ونطالب بمحاسبة المسؤولين عنه. إن هذه الممارسات العدوانية يترتب عليها تبعات خطيرة وتشكل سببا مباشرا لتصاعد العنف وعدم الاستقرار.

إن الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم للحرم الشريف، واحترام الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، يشكلان عنصرا من العناصر الأساسية لضمان السلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، يطالب لبنان مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته واتخاذ إجراءات فورية لحماية المقدسات من الاعتداءات المتكررة من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين، وضمان احترام إسرائيل للقانون الدولي.

وعلى خلفية تبني الجمعية العامة للقرار ٢٤٧/٧٧، الذي تطلب بموجبه رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية حول العواقب القانونية الناشئة عن الانتهاك المستمر من جانب إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، أعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلية عن إجراءات عقابية بحق الشعب والسلطة الفلسطينية كرد على هذه الخطوة. إن هذه الإجراءات غير الشرعية تعكس تخوف الجانب الإسرائيلي من طلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية. وفي ظل استمرار حكومة الاحتلال بمخالفة القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نرى أن الحل يكمن في الالتزام بمجموعة القرارات الأممية هذه، وبمبادرة السلام العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، التي تقوم على سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط وإقامة دولة فلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه لعام ١٩٧٦ وعاصمتها القدس الشرقية وانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية.

وسيوصل الأردن العمل مع الأشقاء في فلسطين وجميع الشركاء لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، وبما يضمن تلبية جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وفي مقدمتها حقه في الحرية والدولة ذات السيادة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ليتحقق السلام العادل والشامل.

ويؤكد الأردن على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل فاعل لوقف جميع الخطوات الأحادية، والتي تقوض فرص تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، الذي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل. إن حل الدولتين الذي ينهي الاحتلال ويجسد الدولة الفلسطينية المستقلة على أساسه هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل الذي يشكل خيارا استراتيجيا عربيا وضرورة للأمن والسلم الدوليين.

ولا يمكن القفز فوق القضية الفلسطينية وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. فالقضية الفلسطينية كما يؤكد الأردن دوما هي أساس الصراع وهي مفتاح الحل ومنطلق السلام العادل والشامل الذي نعمل من أجله. لا بد أن يعمل مجتمعنا الدولي على إيجاد أفق سياسي حقيقي يطلق مفاوضات جادة وفاعلة للتوصل إلى حل الدولتين. إن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار وخطره واضح للجميع. واستمرار غياب أفق تحقيق السلام والخطوات التي تركز الاحتلال لن يؤدي إلى تحقيق السلام؛ ونتيجته الحتمية هي تفاقم النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد العرابوي (الجزائر): بداية أجدد لكم التهاني على انضمام اليابان لمجلس الأمن وعلى ترؤسكم لأشغال المجلس خلال الشهر الجاري. متمنيا لكم النجاح والتوفيق في مهامكم السامية، لا سيما في ظل ظروف إقليمية ودولية تزداد تأزما وتصعيدا وتعقيدا.

إن الأوضاع في الشرق الأوسط وبالأخص في فلسطين المحتلة، تتدرج بمخاطر لها تداعيات وخيمة على الأمن والسلم في المنطقة، جراء الخطوات الاستغزازية التي أقدمت عليها السلطة القائمة بالاحتلال

فتواصل إسرائيل استغزازها لمشاعر نحو مليوني مسلم عبر اعتداءاتها المستمرة على المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، الذي يشكل بكامل مساحته البالغة ١٤٤ ألف متر مربع، مكان عبادة خالص للمسلمين. فتدفع بذلك نحو صراع ديني ستكون تبعاته خطيرة على المنطقة برمتها. فضلا عن استمرارها في إعاقة الوصول إلى المسجد الأقصى المبارك، ومثال ذلك ما قامت به شرطة الاحتلال الإسرائيلي يوم أمس من اعتراض لطريق السفير الأردني في تل أبيب لدى دخوله إلى المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف. وهذا تصرف نرفضه.

كما تواصل إسرائيل تهجير السكان الفلسطينيين من بيوتهم، بما في ذلك في القدس المحتلة في مسعى لتغيير هوية المدينة المقدسة، ما يمثل جريمة حرب وخرقا جسيما للقانون الدولي الإنساني، ولمسؤوليات إسرائيل بصفقتها القوة القائمة بالاحتلال ويولد تبعات قانونية خاصة، بما في ذلك وجوب تعاون المجتمع الدولي في إنهاء هذه الخروقات وعدم الاعتراف بالواقع غير القانوني الذي تحاول إسرائيل فرضه عبر هذه الخروقات.

ولم تتوقف إسرائيل عند هذا الحد. بل قامت مؤخرا بفرض إجراءات عقابية ضد الشعب الفلسطيني، والقيادة الفلسطينية والمجتمع المدني. ونحن ندين هذه الخطوات وسياسة العقاب التي تنتهجها إسرائيل، ونحذر من انعكاساتها الخطيرة على الشعب الفلسطيني الشقيق.

وهذا يحتم على مجلس الأمن، الذي يحمل على عاتقه مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن يتحرك فوراً لحماية القانون الدولي ووقف الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية في القدس المحتلة، ومقدساتها وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وسيظل الأردن يوظف كل إمكاناته للدفاع عن القدس ومقدساتها وعن قضيته المركزية الأولى، القضية الفلسطينية. كما سيبقى الحفاظ على الهوية الإسلامية والمسيحية والعربية للمقدسات والعربية في القدس المحتلة، وحماية الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها. وتلك أولوية الوصي عليها، جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.

القضية الفلسطينية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه في الحرية وتقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشريف. مع التأكيد على التمسك العربي الجماعي بمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ بكافة عناصرها وأولوياتها، والتزامنا الكلي بحل النزاع العربي - الإسرائيلي على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والقانون الدولي والقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وتبقى الجزائر ثابتة في مواقفها. وداعمة للشعب الفلسطيني الشقيق، وهي على اقتناع تام بأن السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي، لن يتأتى إلا من خلال إنهاء الاحتلال لكافة الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

ختاماً، أقول للإخوة الأشقاء الفلسطينيين، عند مواقف الجد، تتضح النوايا والأهداف وينفضح الباطل. ويضع الأحرار، من داعمي القضية الفلسطينية، حرية الشعب الفلسطيني ونضاله وتضحياته من أجل تقرير مصيره، فوق كل اعتبار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب): شكر السيد الرئيس، أود في البداية أن أثنى جهود اليابان في قيادة أعمال مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. كما أتوجه بالشكر الجزيل للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته بشأن آخر التطورات. وتحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، تشدد المملكة المغربية على ضرورة الامتناع عن جميع الإجراءات الأحادية التي من شأنها المساس بالوضع القانوني والتاريخي والجغرافي والديني والديمقراطي القائم في مدينة القدس والحرم القدسي الشريف، خدمة للسلام والاستقرار.

وقد أشار صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في رسالة التضامن التي وجهها جلالته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وأقتبس، إن "غياب الأفق السياسي للقضية الفلسطينية، والإجراءات الأحادية التي

باقتحام المسجد الأقصى، والتي تضاف إلى سلسلة الانتهاكات الممنهجة التي يرتكبها الاحتلال يوماً بعد يوم ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ومقدساته.

لقد أدان بلدي الجزائر بشدة هذه الأعمال الإجرامية، باعتبارها انتهاكا صارخا لقرارات الشرعية الدولية، وتحديا سافرا لمشاعر المسلمين والمسيحيين عبر العالم. لقد سبق وأن دعا سيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون المجتمع الدولي، ومجلسكم بالذات، في رسالة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الاعتداءات على حرمة المسجد الأقصى، إلى تحمل مسؤولياته من أجل وضع حد لهذه الممارسات الإجرامية المتواصلة وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الشقيق ومقدساته لا سيما مدينة القدس المحتلة، التي تتعرض يوماً وفي ظل صمت دولي رهيب إلى ممارسات وانتهاكات من قبل الاحتلال. الهدف من كل ذلك تغيير طبيعتها الديمغرافية وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية الأمر الذي قد يؤدي بالنتيجة إلى تقويض الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات.

كما تواصل الجزائر دعمها الثابت لتوجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى دعمها لقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٧، الذي طلبت من خلاله رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناجمة عن انتهاك الاحتلال لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. لذلك وقعت الجزائر يوم أول أمس، بصفتها الرئيس الحالي للقمة العربية وعضو المجموعة الثلاثية العربية بنيويورك، باسم المجموعة العربية ورفقة العديد من الدول، على إعلان مشترك نجدد بموجبه، دعمنا الثابت لمحكمة العدل الدولية وللقانون الدولي كحجر أساس للنظام الدولي، وكذلك تمسكنا بالتعاون متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، نعرب عن رفضنا للتدابير العقابية التي أقرتها سلطة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وقيادته، عقب طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة رأياً استشارياً من قبل محكمة العدل الدولية.

لقد تجسد الموقف العربي مجدداً فيما يخص القضية الفلسطينية، خلال القمة العربية المنعقدة بالجزائر. وتمثل في التأكيد على مركزية

بين المساعي السياسية التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والعمل الميداني الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف، تحت الإشراف الشخصي والفعلي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. وقد عملت هذه الوكالة، منذ إنشائها سنة ١٩٩٥، على إنجاز وتنفيذ مشاريع ملموسة تعليمية واجتماعية واقتصادية وصحية وثقافية، للإسهام في تحسين أحوال عيش المقدسين والحفاظ على المعالم الحضارية والروحية لمدينة القدس الشريف بصفاتها ملتقى للديانات التوحيدية الثلاث وتراثا مشتركا للإنسانية وأرضا للتعايش واللقاء.

وفي إطار التزام المغرب الدائم بتحسين الوضع المعيشي للفلسطينيين، قاد جلالته الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس، في شهر تموز/يوليه ٢٠٢٢، وساطة توجت بالاتفاق على الفتح الدائم لجسر اللذبي "جسر الملك حسين" الذي يربط الضفة الغربية بالأردن، مما انعكس إيجابا على الحياة اليومية للفلسطينيين، وسهل عملية تنقل الأشخاص والسلع. وقد أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني لسنة ٢٠٢٢ وأقتبس "أن ما تقوم به المملكة المغربية من جهود ومساعٍ لصالح القضية الفلسطينية هو التزام صادق وموصول تدعمه إجراءات ميدانية ملموسة تلقى كل التقدير والإشادة من لدن القيادة والشعب الفلسطيني. لذلك، ندعو إلى النأي بهذه القضية العادلة عن المزايدات العقيمة والحسابات الضيقة التي لا تخدمها في شيء".

وختاماً، أود أن أؤكد أن المملكة المغربية ستواصل العمل على استثمار دورها التاريخي والوازن في القضية الفلسطينية والعلاقات المتميزة التي تجمعها بكل الأطراف والقوى الدولية الفاعلة، من أجل توفير الظروف الملائمة، لإعادة إحياء المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص على إحاطته في وقت سابق اليوم.

تقوض فرص السلام فسحت المجال للقوى المتطرفة للإمعان في استباحتها للمقدسات ونشر ثقافة العنف والكرهية، الأمر الذي يندرج بتحول النزاع من صراع سياسي إلى صراع عقائدي قد تكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها". كما تشدد المملكة المغربية على ضرورة الامتناع عن الإجراءات العقابية ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته.

إن المملكة المغربية تظل على اقتناع راسخ بمركزية القضية الفلسطينية، لكونها قضية جوهرية في الشرق الأوسط، كما تظل في سلم أولويات المنتظم الدولي، وهو موقف تحرص على التأكيد عليه في كل مناسبة إيماناً منها بأن استقرار المنطقة والازدهار فيها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإيجاد حل عادل ومستدام لهذه القضية، في إطار القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما تؤكد المملكة المغربية على موقفها الثابت والواضح من عدالة هذه القضية، ورفضها كل مساس بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات سيادة كاملة وقابلة للحياة، على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، في جو من الأمن والاستقرار والسلام. وتدعو المملكة المغربية بإلحاح إلى وجوب الامتناع عن كل ما من شأنه تأزيم الوضع وجر المنطقة نحو المزيد من الاحتقان.

وما فتئ جلالته الملك محمد السادس نصره الله، بصفته رئيساً للجنة القدس، يتابع عن كثب واهتمام بالغين ومتواصلين كل التطورات التي تعرفها القضية الفلسطينية، ويدعو لأهمية المحافظة على الوضع القانوني والحضاري والديني للقدس الشريف، باعتبارها تراثاً مشتركاً للإنسانية، ورمزاً للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركزاً لقيم الاحترام المتبادل والحوار، كما تم التنصيص على ذلك في نداء القدس الذي وقعه جلالته بمعية قداسة البابا فرنسيس في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩ في الرباط.

كما أن لجنة القدس الشريف تقوم بدورها السياسي والعملية لدعم الشعب الفلسطيني عامة، والمقدسين على وجه الخصوص، وتزواج

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي بأن امتثال الدول والجهات الفاعلة من غير الدول للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المساءلة، هو حجر الزاوية للسلام والأمن. وأشار إلى البيان الذي أدلى به في ١٦ كانون الثاني/يناير عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بشأن التدابير التي اتخذتها إسرائيل في أعقاب طلب الجمعية العامة فتوى من محكمة العدل الدولية.

يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء تدهور الوضع في الميدان وزيادة العنف في الضفة الغربية المحتلة، مما يؤجج التوترات والعداء. وندعو الأطراف إلى بذل الجهود لتهدئة وإنهاء حلقة العنف المفرغة، التي سيخسر فيها الجميع.

وكما أخبر المنسق الخاص المجلس، شهد عام ٢٠٢٢ أكبر عدد من الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ سنوات. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة جغرافيا وذات السيادة التي تتوفر لها مقومات البقاء جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، على أن تكون القدس عاصمة لكلا الدولتين في المستقبل. وعلاوة على ذلك، سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى تشجيع وتعزيز العلاقات الدبلوماسية التي أقيمت مؤخرا بين إسرائيل وعدد من البلدان العربية بغية زيادة احتمالات التوصل إلى تسوية شاملة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وإذ يشير الاتحاد الأوروبي إلى أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام السلام، وتهدد بجعل حل الدولتين مستحيلا، فإنه يكرر الإعراب عن معارضته الشديدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية والإجراءات التي اتخذتها في هذا السياق، مثل بناء الجدار الفاصل وراء خط عام ١٩٦٧، وعمليات الهدم والمصادرة، بما في ذلك للمشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي، وعمليات الطرد، وعمليات النقل القسري، بما في ذلك نقل البدو، والبؤر الاستيطانية غير القانونية، والقيود المفروضة على التنقل وإمكانية الدخول. إن إجراءات مثل عمليات الإخلاء، والنقل القسري، بما في ذلك في مسافر يطا، وعمليات الهدم، بما في ذلك هدم مشاريع مموله من الاتحاد الأوروبي، ومصادرة المنازل، لن تؤدي إلا إلى تصعيد البيئة المتوترة بالفعل. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بالتغييرات في خطوط عام ١٩٦٧ ما لم يتفق الطرفان على ذلك. وندعو إسرائيل إلى وقف التوسع الاستيطاني المستمر، الذي بلغ مستويات قياسية في السنوات القليلة الماضية، وعمليات الإخلاء والهدم والنقل القسري.

ونلاحظ أن مجلس الأمن عقد إحاطة طارئة في ٥ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9235) لتناول التطورات في حرم المسجد الأقصى في القدس. ويؤكد الاتحاد الأوروبي بالأهمية الخاصة للأماكن المقدسة، ويدعو إلى التقيد بالوضع الراهن الذي نشأ في عام ١٩٦٧ بالنسبة لجبل الهيكل/الحرم الشريف، تماشيا مع التفاهات السابقة وفيما يتعلق بالدور الخاص للأردن.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل، فضلا عن جميع أشكال الإرهاب، ويظل ملتزما بمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وندين بشدة الإطلاق العشوائي للصواريخ من جانب حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرها من الجماعات الإرهابية على إسرائيل. ونأسف للخسائر في أرواح المدنيين خلال تصاعد العنف في غزة ومحيطها في آب/أغسطس ٢٠٢٢. وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإحداث تغيير جوهري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة،

وإذ يشدد الاتحاد الأوروبي كذلك على ضرورة احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة المسيحية، التي تتعرض لضغوط متزايدة، فإنه يكرر التأكيد على أهمية الحفاظ على التعايش السلمي بين الديانات التوحيدية الثلاث. وسيرصد الاتحاد الأوروبي عن كثب التطورات في الميدان وآثارها، وسيظل على أهبة الاستعداد لمواصلة الإسهام في حماية حل الدولتين وإمكانية تحقيقه.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه القوي لمحكمة العدل الدولية بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. ويؤكد

الأوروبي دعم الأونروا في جميع مناطق عملها، بما في ذلك القدس الشرقية. وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو الحذو نفسه.

اسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى الحالة في سورية. حتى يومنا هذا، لا يزال التوصل إلى حل النزاع في سورية حلا سياسيا حقيقيا وشاملا للجميع يستند إلى التنفيذ الكامل والشامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بمشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية، تماشيا مع بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام المستدام في سورية.

وبعد أكثر من عقد من النزاع، لا يزال من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي السعي إلى إيجاد حل سياسي معقول ومستدام. ويقف الاتحاد الأوروبي بثبات في التزامه بتحقيق ذلك الهدف، بينما يدعم الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن للمضي قدما بشأن جميع جوانب قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك نهجه القائم على خطوات مقابل أخرى، في تعزيز العملية السياسية واستئناف عمل اللجنة الدستورية.

ونكرر التأكيد على أنه لن يكون من الممكن التطبيع أو رفع الجزاءات أو إعادة الإعمار إلى أن ينخرط النظام السوري في عملية انتقال سياسي موثوقة ومستدامة وشاملة للجميع، في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب عليه أيضا أن يتعاون تعاونًا كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتحقيقاتها بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع، بما في ذلك الهجوم في دوما، فضلا عن استكمال تفكيك برنامجه للأسلحة الكيميائية. وبوصف الاتحاد الأوروبي عضواً في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، سيواصل العمل من أجل كفالة المساءلة الكاملة في ذلك الصدد.

إن المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا أمران ضروريان لتحقيق الاستقرار والسلام في سورية. ويجب محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن خروقات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات قانون حقوق الإنسان. ونكرر دعوتنا إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

بما في ذلك إنهاء إغلاق المعابر وفتحها بالكامل، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعوة السلطة الفلسطينية إلى إجراء انتخابات وطنية حرة وشفافة وشاملة للجميع بدون مزيد من التأخير. ونحث جميع الفصائل الفلسطينية على المشاركة بحسن نية في عملية المصالحة، والالتزام بالاتفاقات السابقة، ونبذ العنف والإرهاب، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، بما في ذلك سيادة القانون. إن وجود مؤسسات فلسطينية ديمقراطية تقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني ولحل الدولتين في نهاية المطاف.

ويجب أن تسمح جميع الأطراف للمجتمع المدني الفلسطيني بالاضطلاع بتلك المهمة الهامة بحرية، في حين يجب دعم حرية التعبير. ونذكر بضرورة محاسبة المسؤولين عن وفاة نزار بنات. ويفخر الاتحاد الأوروبي بما يقدمه من دعم مستمر للمجتمع المدني، الذي يسهم في جهود السلام وبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وندعو إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يمنع تلك المنظمات من مواصلة عملها الحاسم في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني والإنمائي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي ألا تستخدم تشريعات مكافحة الإرهاب لتقويض المجتمع المدني والعمل القيم الذي يضطلع به وإسهامه في السعي إلى تحقيق المساءلة.

ونرحب بالتدابير الرامية إلى تحسين سبل عيش الفلسطينيين وندعو إلى تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر.

وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين وفقا للقانون الدولي، سنتظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ذات أهمية بالغة لتوفير الحماية الضرورية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين ودعم السلام والاستقرار في المنطقة. وسيواصل الاتحاد

مخاوف تركيا الأمنية الآتية من شمال سورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، ومع الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هما أكبر مانح وقدمتا ٢٧,٤ مليار يورو لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١، بما في ذلك أكثر من ٤,٨ مليارات يورو في مؤتمر بروكسل السادس. تستمر الاحتياجات الإنسانية في سورية في الازدياد: ٩٠ في المائة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر و ٥٥ في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وهناك الآن ما يقدر بنحو ١٥,٣ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية داخل سورية، بما يزيد ٧٠٠ ٠٠٠ شخص عن عام ٢٠٢٢. وسنواصل إبداء التضامن مع الشعب السوري، وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما المانحين الإقليميين، إلى زيادة التزاماته.

رحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) بالإجماع تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، الذي ينص على استمرار مساعدة الأمم المتحدة عبر الحدود لسورية. ومع ذلك، كانت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بحاجة إلى ولاية مدتها ١٢ شهرا على الأقل وفتح نقطة عبور ثانية لكفالة إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان على نحو أكثر إرضاءً. ونؤيد تأييدا تاما النداءات المتكررة التي وجهها الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ من أجل زيادة إمكانية الوصول. لا يزال إيصال المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة عبر الحدود بدون انقطاع أمرا حيويا لـ ٤,١ ملايين سوري يعيشون في شمال غرب سورية، بما في ذلك ٢,٨ مليون نازح داخليا. تعتمد حياتهم على تلك المساعدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعوة جميع الأطراف إلى عدم تسييس المعونة الإنسانية والسماح بإيصالها من دون عوائق وباستمرار إلى جميع المحتاجين.

إن مشاريع التعافي المبكر مهمة لمستقبل الشعب السوري ودعم قدرته على الصمود وبناء قدرات المجتمع والاعتماد على الذات. إن المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي مخصصة ومصممة لأولئك الذين هم في حاجة حقيقية ولتعزيز استدامة الاستجابة الإنسانية

وفي غياب عمليات العدالة الدولية، فإن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الخطيرة في إطار الولايات القضائية الوطنية، حيثما أمكن، وهو ما يحدث الآن في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تمثل إسهاما بالغ الأهمية في كفالة العدالة، وكذلك المبادرة الهولندية الكندية لمحاسبة سورية على انتهاكها اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى جمع الأدلة بغية اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل، بما في ذلك من جانب الآلية الدولية المحايدة المستقلة المعنية بسورية وعمل لجنة التحقيق.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماما بمصير المفقودين، وسينظر بإيجابية في مقترحات آلية جديدة لدعم عائلات المفقودين، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام المعنون "المفقودين في الجمهورية العربية السورية" (A/76/890)، عن كيفية تعزيز الجهود الرامية إلى توضيح مصير المفقودين في سورية وتحديد هوية الرفات البشرية.

لا بد من حماية المدنيين في جميع الأوقات. ونؤيد النداءات التي أطلقها مجلس الأمن من أجل تنفيذ وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

ونُذكر بأنه يجب معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللاجئين والنازحين بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويواصل الاتحاد الأوروبي التحذير من أي عمليات نزوح أخرى في أي جزء من سورية، وكذلك من الاستغلال المحتمل لعمليات التهجير هذه لغرض تغيير التركيبة الاجتماعية والديمقراطية. ولا يزال اللاجئون السوريون في البلدان المجاورة غير قادرين على العودة إلى ديارهم لأن شروط العودة الآمنة والكرامة والطوعية، بما يتماشى مع المعايير التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووفقا للقانون الدولي، لم يتم الوفاء بها بعد. وتقع على عاتق النظام السوري مسؤولية إزالة تلك العقبات. ولن يكون الاتحاد الأوروبي في وضع يسمح له بدعم عمليات العودة إلا بعد استيفاء هذه الشروط.

ويثني الاتحاد الأوروبي على البلدان المجاورة لسورية لاستضافتها أعدادا كبيرا من اللاجئين السوريين لأكثر من عقد، ويدعو جميع القادة إلى تجنب الخطاب المثير للانقسام. وفي الوقت نفسه، يجب معالجة

وترفض باكستان جميع التدابير والمحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني الراهن للمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وتطالب بالاحترام الكامل للوضع الراهن والقانون الدولي في المسجد الأقصى وجميع الأماكن المقدسة الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف بسرعة وحزم لوقف جميع هذه الانتهاكات الإسرائيلية، وكفالة امتثالها الكامل للقانون الدولي، وتنفيذ قراراته.

أولاً، لا شك في أن أفعال إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستيلائها على الأراضي والممتلكات لصالح المستوطنات الإسرائيلية، وعنفها ضد الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين العزل، وحصارها لغزة، هي انتهاكات جسيمة لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

إننا نتطلع إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية للاحتلال الإسرائيلي. ونتوقع أن تؤدي فتوى المحكمة إلى مساءلة إسرائيل عن جرائمها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وما يدل على شعور إسرائيل بالإفلات من العقاب هو أنها اتخذت تدابير عقابية ضد السلطات الفلسطينية والشعب الفلسطيني لمجرد السعي إلى فتوى المحكمة.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لن يجلب السلام إلى الأرض المقدسة. وحتى لو جردتهم إسرائيل من ممتلكاتهم وجردتهم من السلطة، فإن كل جيل لاحق من الفلسطينيين سيصر على السعي إلى حريته وحقوقه الأساسية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

إن صيغة الدولتين توفر الحل الوحيد للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. ويجب عدم السماح للتطرف المتزايد في القيادة الإسرائيلية بأن يحول دون ذلك الحل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق هذه الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠. **عُلِّقَتِ الجلسة الساعة ١٣/٠٠.**

وفعالياتها من حيث التكلفة. ولن نمول جهود التعافي المبكر التي يمكن أن تدعم تغيير التركيبة الاجتماعية والديموغرافية.

اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزماً بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامة أراضيها. سنواصل دعوة جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام السوري، إلى التوصل إلى حل سياسي مستدام وموثوق وشامل للجميع يستند إلى التنفيذ الكامل والشامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) باعتباره الطريق الوحيد للسلام المستدام في سورية والسبيل إلى أن تصبح سورية مرة أخرى البلد الموحد ذا السيادة والمزدهر والحر الذي نريد جميعاً أن نراه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب باكستان بدعوة الرئاسة اليابانية إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كان عام ٢٠٢٢ من بين أكثر الأعوام دموية بالنسبة للشعب الفلسطيني. ووفقاً للتقارير، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢٣٠ مدنيا فلسطينياً، من بينهم ٦١ طفلاً، بالإضافة إلى إصابة واحتجاز آلاف آخرين، في حين دمرت مئات المنازل والممتلكات والهياكل المدنية والمحاصيل الزراعية.

كما تشعر باكستان بقلق عميق إزاء الأعمال العدوانية والتحريرية والاستفزازية الإسرائيلية المستمرة ضد الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، بما في ذلك المسجد الأقصى/الحرم الشريف. وتدين باكستان بشدة الزيارة الاستفزازية التي قام بها وزير الأمن القومي الإسرائيلي إلى حرم المسجد الأقصى الشريف. إن المسجد الأقصى موقع مقدس يحظى بتبجيل المسلمين في جميع أنحاء العالم. وعلى مدى ١٤ قرناً، كان المسلمون أوصياء محبين للأقصى الشريف. وانتهاك حرمة يؤذي مشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، ويؤجج الحالة المتوترة أصلاً في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويمكن أن يكون له تأثير خطير على السلام والأمن الإقليميين والدوليين.